التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط (إيران، والكيان الصهيوني) بعد العام 2023

حسين عمران رحمان / الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية
علي حسن بدر / الجامعة المستنصرية، قسم حدائق العلوم والتكنولوجيا

Regional balance in the Middle East (Iran and The Zionist entity) After 2023

Hussein Imran Rahman
Ali Hasan Bader

Abstract : This study examines the nature of the regional balance of power in the Middle East, focusing on the duality of conflict and competition between Iran and Israel after 2023. The research's significance lies in the region's geopolitical sensitivity as a global economic and energy center of gravity, and the attempts by regional powers to fill the strategic vacuums resulting from international changes. The research problem centers on a fundamental question: To what extent has the shift in the rules of engagement from proxy warfare to direct strikes contributed to reshaping the concept of balance of power, and whether it is heading towards sustainable deterrence or a full-scale conflagration? The study posits that Iran's possession of missile deterrence and the multiplicity of fronts of confrontation have created a state of "balance of terror" that prevents a full-scale regional war despite ongoing escalation.

The study concluded that regional balance is no longer a fixed equation, but rather a dynamic network influenced by strategic vacuums and shifting centers of gravity.

The results demonstrated that this balance is based on an unstable mutual deterrence, oscillating between tension and attraction. The research also concluded that technological capabilities, particularly drones and ballistic missiles, have reshaped the concept of power, thereby counterbalancing Israel's conventional military superiority. It should be noted that the lack of air superiority remains a weakness in Iranian **strategy.**

Article history
Received:5 /2/ 2026
Accepted: 6 /3/ 2026
Published : 30 /6/2026

تواريخ البحث
تاريخ الاستلام : **2026/2/5**
تاريخ القبول: **2026/3/6**
تاريخ النشر :**30/ 2026/6**

الكلمات المفتاحية : التوازن الاقليمي ، الردع الصاروخي ، الشرق الاوسط، الحروب السيبرانية

Keywords : Regional balance, missile deterrence, Middle East, cyber warfare

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
Hussein Imran Rahman
Hussein.a.rahman@uomustansiriyah.edu.iq
alihasan1997@uomustansiriyah.edu.iq

DOI:
https://doi.org/10.61710/6pzk2664

المستخلص : تتناول هذه الدراسة طبيعة التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على ثنائية الصراع والتنافس بين إيران والكيان الصهيوني بعد العام (2023)، وتكمن أهمية البحث في الحساسية الجيوسياسية للمنطقة بوصفها مركز ثقل اقتصاديّ و طاقويّ عالميّ، ومحاولة القوى الإقليمية ملء الفراغات الاستراتيجية الناتجة عن المتغيرات الدولية، وتتمثل إشكالية البحث في تساؤل جوهريّ عن مدى مساهمة التحول في قواعد الاشتباك من "المواجهة بالوكالة" إلى "الضربات المباشرة" في إعادة تشكيل مفهوم التوازن، وما إذا كان يتجه نحو ردع مستدام أم إلى انفجار شامل، وتفترض الدراسة أنّ امتلاك إيران لـــ "الردع الصاروخي" وتعدد جبهات المواجهة قد خلقا حالة من "توازن الرعب" تمنع نشوب حرب إقليمية شاملة رغم التصعيد المستمر.

وخلصت الدراسة إلى أنّ التوازن الإقليمي لم يعد معادلة ثابتة، بل شبكة ديناميكية تتأثر بالفراغات الاستراتيجية، وتغير مراكز الثقل، وقد أثبتت النتائج أنّ هذا التوازن قائم على ردع متبادل غير مستقر يتأرجح بين الشد والجذب، كما استنتج البحث أنّ المقومات التكنولوجية، لاسيما المسيرات، والصواريخ الباليستية، قد أعادت صياغة مفهوم القوة موازنةً بذلك التفوق العسكري التقليدي للكيان الإسرائيلي، مع الإشارة إلى أنّ غياب التفوق الجوي يظل نقطة ضعف في الاستراتيجية الإيرانية.

المقدمة

يشهد الشرق الأوسط تحولات جيوسياسية عميقة تعيد تشكيل موازين القوى التقليدية، إذ لم يعد التوازن الإقليمي مجرد معادلة عسكرية ثابتة، بل شبكة ديناميكية معقدة تتداخل فيها القوة الصلبة مع الناعمة، والحروب السيبرانية مع النفوذ العقائدي، ليتناول هذا البحث جوهر الصراع التنافسي بين القوى الإقليمية الرئيسة، وتحديداً الثنائية بين إيران والكيان الصهيوني، وفي ظلّ المتغيرات الدولية كالحرب الروسية–الأوكرانية، وحرب 7 من أكتوبر، وتستعرض الدراسة كيف تسعى كلّ قوةٍ لتعظيم نفوذها عبر ملء الفراغات الاستراتيجية في دول الارتكاز (سوريا واليمن والعراق)، مستعملة أدوات الردع التقليدية، وغير التقليدية، مما يضع المنطقة أمام سيناريوهات مفتوحة تتراوح بين الهيمنة الأحادية أو توازن الردع الهش الذي يحكم مستقبل الأمن الإقليمي.

اولًا: إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية في السؤال الجوهري التالي: إلى أي مدى ساهم التحول في قواعد الاشتباك بين إيران والكيان الصهيوني من (المواجهة بالوكالة إلى الضربات المباشرة) في إعادة تشكيل مفهوم التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، وهل يتجه هذا التوازن نحو "ردع مستدام" أم نحو "انفجار شامل"، وتتفرع من هذه الإشكالية تساؤلات عدة فرعيه سنتطرق إليها في أدناه.

1. كيف تسهم الأدوات المادية وغير المادية في تشكيل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط؟

2. ما دور التكنولوجيا العسكرية (المسيرات مقابل الدفاع الجوي) في تغيير موازين القوى؟
3. كيف أثرت المتغيرات الإقليمية، والدولية في تشكيل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط؟
4. كيف تؤثر الضغوط الدولية والتحالفات الناشئة على كبح جماح التصادم المباشر؟

ثانيًا: فرضية البحث

تفترض الدراسة أنّ امتلاك إيران لـــ "الردع الصاروخي" وتطويق الكيان الصهيوني بجبهات متعددة، خلقا حالة من "توازن الرعب" تمنع نشوب حرب إقليمية شاملة رغم التصعيد المتزايد في المنطقة".

ثالثًا: أهمية البحث

تنطلق أهمية الدراسة من الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط في السياسة الدولية، التي تمثل مركز الثقل الاقتصادي، والطاقويّ المؤثّر على البيئة الأمنية الدولية، الأمر الذي يدفع بإيران إلى البحث عن زيادة نفوذها الإقليمي لتعزيز قدراتها العسكرية، والاقتصادية، وتفعيل برنامجها النووي في ظلّ العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة الامريكية، التي تبحث هي الأخيرة مع الكيان الصهيوني عن ردع التوجهات الإيرانية، ورسم خارطة جديدة للشرق الأوسط وفق أهدافهم، ومصالحهم الاستراتيجية.

رابعًا: هدف البحث

تهدف الدراسة إلى توضيح ما يلي:

1- دور المقومات المادية وغير المادية في تشكيل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.
2- مدى تأثير المتغيرات الدولية، والإقليمية على طبيعة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.
3- تقديم رؤية مستقبلية لحالة التوازن الإقليمي في المنطقة.

خامسًا: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التتبعي في البحث، والتقصي بالاستعانة ببعض المقتربات المنهجية لإثبات صحة الفرضية، وتماشيًا مع مفردات البحث:

1- المقترب التاريخي: اعتمدت الدراسة المقترب التاريخي في إثراء الدراسة بالعمق التاريخي لمنطقة الشرق الأوسط، ولاسيما إيران، والكيان الصهيوني ومدى تأثيرها على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.
2- المقترب الوصفي التحليلي: تناولت الدراسة هذا المقترب لفهم المتغيرات الدولية والإقليمية التي طرأت على المنطقة، وأخلّت بالاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط.

3- المقترب المقارن: تطرق الباحث إلى هذا المقترب للمقارنة بين الإحصائيات، والدلالات الاقتصادية، والعسكرية، لإيران والكيان الصهيوني في الشرق الأوسط، ومدى تأثيرها على التوازن الإقليمي.

4- المقترب الاستشرافي: اعتمد الباحث هذا المقترب للخروج بسيناريوهات مستقبلية لحالة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.

سادسًا: حدود الدراسة

1- الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية للدراسة في البحث عن التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بعد العام (2022م) وذلك نتيجة للتغيرات البنيوية التي طرأت على النظام الدولي عقب الحرب الروسية–الأوكرانية.

2- الحدود المكانية: تدور الحدود المكانية محل البحث حول منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما تلك المناطق التي يتضح الصراع فيها على أوجه عدّة مثل العراق وسوريا واليمن، وهي منطقة كثيرا ما تم تداولها وبحثها من قبل المختصين، وعليه سنخوض في بحثنا هذا في الحدود المكانية التي تبدأ حدودها الشمالية من البحر الأسود إلى البحر العربي جنوبًا، في حين تمتد من جبال زاغروس شرقًا إلى البحر الأحمر غربًا، متضمنةً بذلك كلّ من (ايران وتركيا ومصر والعراق والأردن وسوريا واليمن وفلسطين) ودول الخليج العربي (الامارات وقطر وعمان والبحرين المملكة العربية السعودية).

سابعًا: الدراسات السابقة

1- علي الدين الهلالي، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط في ضوء حرب غزة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 60، العدد 239، 2025، (تطرقت هذه الدراسة إلى الآليات التي شكلتها حرب غزة، وأثرت على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط عبر توضيح دور الفواعل الدولية، وغير الدولية في إعادة تشكيل حالة التوازن في الشرق الاوسط)

2- سلمى بوطرفة، ومنال بو طرفة، التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط "السعودية–تركيا–إيران"، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة العربي التبسي، 2019م، (تتطرق هذه الدراسة إلى أدوار القوى الإقليمية مدار البحث في تشكيل حالة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط عبر الاستعانة بالتحالفات الدولية، والإقليمية، وإيضاح القدرات المادية لها.)

وتستعرض هذه الدراسة مقومات القوة المادية وغير المادية المؤثرة على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، مع فهم تأثيرات المتغيرات الإقليمية والدولية، لتبحث عن جدلية حالة التوازن، بين الهش، والدقيق وفق التغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط.

ثامنًا: هيكلية الدراسة

تتضمن الدراسة مبحثين رئيسيين، تناول المبحث الأول المقومات المادية وغير المادية المؤثرة على التوازن في الشرق الأوسط، بينما تناول المبحث الثاني المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، مع وضع مشاهد مستقبلية لحالة التوازن.

المبحث الأول: مقومات القوة المؤثرة على التوازن الإقليمي في الشرق الاوسط

يمكن القول إنّه لا يمكن فهم منطقة الشرق الأوسط إلا بوصفه نقطة ارتكاز جغرافية تربط القوى العالمية بإطارها البري، والبحري، ففي الوقت الذي تعد أوارسيا قلب العالم البري فإنّ الشرق الأوسط هي نقطة الارتباط الرئيسة لقلب العالم عبر ممراتها البحرية، والبرية، لتصبح مفترق الطرق للقوى العالمية، عبر مرور مواردها الطاقوية، والتجارية، برًا، وبحرًا؛ لذا تبحث القوى الكبرى في الشرق الأوسط نقطة الاستقرار السياسي العالمي، إذ لا يمكن فرض النفوذ، والاستقرار العالمي ما لم تستطع القوى العالمية الإمساك بزمام السلطة، والقوة في الشرق الأوسط، وأنّ أي اختلال للتوازن في المنطقة يهدد الاستقرار العالمي، اقتصاديًا، وعسكريًا، وسياسيًا.

يتحدد شكل التوازن في أيّ رقعة جغرافية، سواء على المستوى الاقليمي، أو الدولي عبر مجموعة من المقومات المادية وغير المادية، التي بدورها تشكل الأدوات الفاعلة في قوة الدولة، إذ تشمل كلًّا من المقومات العسكرية، والاقتصادية، والجغرافية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، ويتيح لنا فهم هذه المقومات استكشاف حالة التوازنات الدولية والإقليمية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أبرز المقومات المادية وغير المادية لكلّ من إيران، وإسرائيل.

المطلب الأول: مقومات قوة إيران

اولًا: المقوم الجغرافي

تقع إيران في جنوب شرق آسيا بمساحة تبلغ (1628760) كيلو مترا مربعا يحدها شمالًا بحر قزوين، وجنوبًا الخليج العربي، وبحر العرب، وتتصل جغرافيًا من الجنوب الشرقي بالمجال الحيوي الممتد نحو المحيط الهادئ، بين غرب آسيا، وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، وأفغانستان شرقًا، أما غربًا فهي نقطة الارتكاز للسياسة الخارجية الإيرانية لتجاورها مع الدول العربية، وتركيا، بكثافة سكانية تبلغ (91567738) مليون نسمة، وزيادة سكانية سنوية بلغت في العام (2024) ما يقارب (1.1%) منتشرة بشكل غير متساوي بين المدن الإيرانية ما يوفر لها فرصة التنمية المستدامة المستمرة خاصة مع تنوع أرضيها، بين أراضي زراعية، وغابات كثيفة، ومناطق صخرية، وجزر سياحية توفر عائدات مالية كبيرة، إذ تشكل الغابات نسبة (6.6%) من إجمالي المساحة الكلية لإيران، في حين تبلغ مساحة الأراضي الزراعية (39.6%) وهي ميزة

جغرافية تستفاد منها إيران في تعزيز قوتها الاقتصادية على الرغم من العقوبات، والقيود الاقتصادية المفروضة عليها (Nohadani 2020, 184).

خريط 1 الموقع الجغرافي لإيران

خريطة توضح الموقع الجغرافي لإيران من المصدر التالي(GOOGLE MAPS 2025)

إنّ الموقع الاستراتيجي المتميز لإيران، والمبيّن في الخريطة أعلاه قد أتاح لها الفرصة لتغير موازين القوى بعد العام (2003م) خاصة مع تغير الحكم في العراق، وتسلّم المسلمين الشيعة الحكم فيها مما سهل عليها تطبيق الرؤية الاستراتيجية الإيرانية في تشكيل (هلال شيعي) ممتد من أراضيها، والعراق، ومن ثم سوريا، ولبنان فضلًا عن اليمن، وموازنة الوجود (الإسرائيلي) في المنطقة بفرض نفسها القوة الاستراتيجية الموازية لها من خلال دعم وكلائها في المنطقة بواسطة مقومتها المادية، وغير المادية، التي سنتطرق إليها في المطلب ذاته تباعا (Reisinezhad 2021, 62).

كما أنّ الإطلالة البحرية لإيران قد أتاح لها السيطرة على الممرات المائية الحيوية، إذ إنّ وجودها في مضيق هرمز لا يعدُّ ميزةً جغرافية فقط، بل يمنحها ورقة ضغط دبلوماسية، وعسكرية تستعمل للمناورة السياسية، فضلًا عن تأمين الملاحة التجارية لها مع دول شرق، وجنوب شرق آسيا (الشامية 2025، 271)، وذلك من المنطلق الاستراتيجي لنظرية ماهان حول القوة البحرية الذي يرى فيه "أنّ أساس قوة الدولة تكمن في القوة البحرية، فمن يريد أنْ يسيطر على العالم عليها أن يسيطر على القوة البحرية" (فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية 2006، 73).

واستنادًا لذلك فإنّ المساحة الجغرافية لإيران وما يصاحبها من سكان وموقع مميز هي نقطة قوة في الاستراتيجية الإيرانية الموجهة على النحو الإقليمي والدولي، إذ توفر لها مساحتها الشاسعة إمكانية امتصاص أي ضربات عسكرية متوقعة، فضلًا عن تنوّعها المناخيّ التي تخلق بيئة متنوعة المحاصيل الزراعية، والموارد الطاقوية، والمعدنية، وهي نقطة ارتكاز في رسم السياسة الخارجية الإيرانية وفق ما يلائم أهدافها الاستراتيجية العليا سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ثانيًا: المقومات الاقتصادية

يتميز الاقتصاد الإيراني عن غيره من الدول في المنطقة بتنوع مصادره وتعددها، فهو لا يعتمد الموارد الطاقوية فقط بل إنّ نصف اجمالي ناتجها المحلي يمول من الخدمات والقطاعات الزراعية والصناعية، مما يخلق مرونة عالية في تموضع اقتصادها بين الاقتصاديات الكبرى في المنطقة، فضلا عن أنّ قطاع النفط لا يشكل سوى (18%) من إجمالي ناتجها المحلي على عكس القوى الإقليمية التي جل اعتمادها على هذا القطاع والتي تصل في بعض البلدان إلى أكثر من (80%) من اجمالي ناتجها المحلي على غرار العراق، وهو ما يعطي زخمًا اقتصاديًا يعزز عبرها باقي مقوماتها المادية، وغير المادية (Khajehpour 2020, 6).

ويبلغ إجمالي الناتج القومي الإيراني لعام (2024م) ما يقارب (436.91) مليار دولار بنمو إجمالي بلغ (3%) سنويًا بعد الانخفاض الشديد الذي شهده الاقتصاد الإيراني منذ عام (2012م)، والذي بلغ اجمالي ناتجها المحلي حينها (644) مليار دولار، مع متوسط دخل الفرد الواحد بقدر (4771) ألف دولار بعد أنْ كان (2988) دولارا في العام (2020م) ويوضح الجدول في أدناه النمو الاقتصادية الإيراني منذ عام (2020م) وحتى العام (2024م).

جدول 1 المؤشرات الاقتصادية الايرانية من العام (2020–2024)

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
اجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	262.19	383.44	394.22	404.63	436.91
نسبة النمو%	%3.30	%4.70	%3.80	%5	%3
نصيب الفرد سنويًا (الف دولار)	2988.80	4334.14	4405.10	4465.60	4771

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي: (مجموعة البنك الدولي 2024)

كما يتميز الاقتصاد الإيراني بتنوع مصادره الهيدروكربونية والخدمية والزراعية، فضلًا عن التوجه الحكومي حيال القطاع الصناعي والمالي، لتحتل إيران المرتبة الثالثة عالميًا في احتياطي الغاز بعد روسيا الاتحادية، والرابعة نفطيًا رغم اعتمادها الجزئي على العائدات النفطية في قوتها الاقتصادية، إذ تعتمد إيران ثلاث ركائز رئيسة في بناء قوتها الاقتصادية وهي تطوير اقتصاد مرن،

وتعزيز التميز الثقافي في صناعاتها الاقتصادية، والتقدم في العلوم، والتكنولوجيا، فضلًا عن الإصلاحات المستمرة في المؤسسات الخدمية والمالية (مجموعة البنك الدولي 2024).

وعلى الرغم مما تتميز به الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مقومات اقتصادية وضعتها ضمن القوى الاقتصادية الكبرى في المنطقة، بيدَ أنّها تواجه مجموعة من التحديات التي تقلل فرصها، وتحدها في تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية وحضورها الإقليمي على غرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليه، وعلاقتها المتوترة مع القوى الإقليمية على غرار السعودية، والكيان الصهيوني (بوثلجة 2023، 237).

ونتيجة لذلك، فإنّ الحضور الاقتصادي الإيراني القوي يشوبه مجموعة من القيود التي تقلل من فرص مجابهته للقوى الاقتصادية الكبرى في المنطقة على غرار السعودية، وهو ما يعيق تقدمه العسكري، والتكنولوجي، والإمساك بزمام الريادة الإقليمية كما كان عليه الحال في زمن الشاه، وذلك لاعتبارات سياسية من جهة ودينية من جهة أخرى.

ثالثًا: المقومات العسكرية

تزدهر الدول بقوتها الاقتصادية، وتحافظ عليها عبر قوتها العسكرية، إذ إنّ أيّ قوة عالمية وإقليمية لا يمكنها المحافظة على وجودها، وحماية سيادتها ما لم تمتلك قوة عسكرية كافية لمواجهة التحديات الموجهة إليها، ومع التطور المستمر للقدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط عملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على تطوير قدراتها العسكرية التقليدية، والاستراتيجية لحماية أمنها القومي من أي تدخل خارجي، وخاصة مع وجود الكيان (الإسرائيلي) في المنطقة، الذي هدد أمن إيران ووجودها ونظام الحكم فيها؛ لذا تسعى إيران إلى تعزيز حضورها العسكري بنحو دؤوب ومستمر عبر تحسين ترسانتها الهجومية والدفاعية وتطويرها، مستفيدة من التطور التكنولوجي، والصناعات المحلية، والدعم الشرقي لها من الصين، وروسيا الاتحادية (الجزائري 2012، 20).

نظرًا لافتقار إيران لقوة جوية حديثة نسبيًا، تشكل الصواريخ الباليستية العنصر الأساس في القدرات العسكرية الإيرانية، بوصفها أداة رئيسة لمواجهة التحديات، والتهديدات العسكرية في المنطقة، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني، إذ تمتلك إيران أكبر ترسانة صاروخية في المنطقة تمكنها من إطلاق رشقات صاروخية ضخمة تجاه أي تهديد موجه نحو أمنها القومي، وتصنف قدراتها الباليستية إلى قدرات قريبة المدى، ومتوسطة المدى، وبعيدة المدى، بقدرة إطلاقيه من (500) كيلو متر وصولًا إلى (2000) كيلو متر على غرار صواريخ (الفاتح)، و(الوعد الصادق)، وصواريخ (خرمشهر) وصواريخ (شهاب) وهو ما يعطيها زخمًا عسكريًا استراتيجيًا للحفاظ على أمنها القومي، فضلًا عن طائرتها المسيرة الذكية المزودة بأحدث التقنيات العسكرية للمناورة والاستطلاع والكشف، وتوجيه الضربات الدقيقة، كما تعول إيران على قدراتها العسكرية البحرية لمنع دخول

مناطقها البحرية من قبل السفن الامريكية، و(الاسرائيلية) واي قوة مهددة لها في المنطقة، عبر قدرتها الدفاعية الصاروخية المضادة للسفن على غرار صواريخ (كروز) والقوارب السريعة، والغواصات الدفاعية، وتعاني إيران من ضعف في ترسانتها الجوية إذ تعود معظم طائرتها إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وهو يشل حركتها الجوية جراء أي تهديد جوي يناط بها، وهو السبب الرئيس في السيطرة الجوية التامة التي فرضتها الكيان الصهيوني على سماء إيران في حرب (12 يوما) بعد تعطيل الدفاعات الجوية الإيرانية (U.S. Government Publishing Office 2019, 30-33).

ويبين الجدول أدناه القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية الإيرانية التي تعزز من حضورها الإقليمي في الشرق الأوسط لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية، وفرض نفوذها السياسي في المنطقة.

جدول 2 القدرات العسكرية الإيرانية في العام 2025

الصنف العسكري	الطراز	الحجم
القوة البرية		
الجيش	الاجمالي العدد	1،100،000
	الفعليين	610،000
	الاحتياط	350،000
	شبه عسكري فعلي	220،000
	افراد القوة الجوية	42،000
	افراد القوة البحرية	18،500
	افراد الجيش	350،000
القوة البرية		
المركبات	الدبابات	1713
	المركبات	65825
	مدفعية ذاتية الحركة	392
	المدفعية المقطورة	2070
	المدفعية الصاروخية	1517
القوة البحرية		
	اجمالي العدد	147

السفن البحرية	حاملات الطائرات	0
	الغواصات	29
	كورفيت	17
	الفرقاطات	18
	الألغام البحرية	19
	السفن دوريات	64
القوة الجوية		
المركبات	اجمالي العدد	551
	قتاليات	188
	هيلكوبتر	128
	الناقلات	93
	قوة مدربة	103
	قوات المهمات الخاصة	10
القوة الصاروخية		
	اجمالي العدد	-------
صواريخ بالستية	(متوسط، وقريب، وبعيد المدى)	-------
الانفاق العسكري	7.8 مليار دولار	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي: (global fire power 2025)

يتضح مما تقدم أنّ القدرات العسكرية الإيرانية، رغم افتقارها لتفوق جوي حديث، قد استطاعت أنْ تصنع توازنًا رادعًا من خلال تطوير ترسانتها الصاروخية، وتعزيز قدراتها البحرية، والطائرات المسيّرة، ويشير هذا إلى أنّ إيران اعتمدت استراتيجية الردع غير المتماثل لمواجهة خصومها الإقليميين، والدوليين، مستندةً إلى مزيج من التكنولوجيا المحلية، والدعم الشرقي، وبذلك، تمكنت من ترسيخ موقعها بوصفها قوة إقليمية صاعدة تسعى لحماية أمنها القومي، وتوسيع نفوذها الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

رابعًا: المقومات التكنولوجية

بلورت الثورة التكنولوجية الرابعة تغيرات عديدة في بنية النظام الدولي من خلال إسهاماتها التقنية في بناء تطوير البنية التحتية الاقتصادية من ناحية، وتعزيز القدرات العسكرية من ناحية أخرى، ولم تغفل إيران هذا الجانب في إدارة قدراتها المادية وغير المادية، إذ شهد هذا الجانب تقدمًا

ملحوظًا في إدارة القوة الناعمة والصلبة لإيران، لتتبوأ المركز الخامس عالميًا ضمن أقوى القوى التكنولوجية عالميًا، وتحديدا في الجانب العسكرية، عبر تطوير قدراتها الصاروخية، وطائرتها المسيرة، وبلغ حجم الإنفاق على البحث والتطوير (0.12%) من إجمالي ناتجها المحلي. (جاعد 2021، 183).

وعلى الرغم من العزلة الدولية التي تمارس على إيران بسبب ملفها النووي، بيدَّ أنّها أحرزت تقدمًا كبير خلال العقود القليلة الماضية في التقنيات الناشئة، وبذلت الحكومة في تعزيز بيئة الابتكار عبر التمويل العام، والمبادرات التعليمية، والتعاون بين القطاعين العام، والخاص، فمن ناحية التكنولوجية الحيوية طورت منظومة لقاحاتها، وهندستها الوراثية لتصل لحالة الاكتفاء الذاتي بقدرة إنتاجية وصلت نسبتها إلى (95%)، فضلًا عن تطوير قدرات النانو لتطوير العلوم الفيزيائية، والكيميائية، كما احتلت المرتبة الخامسة عشر في الابتكار التكنولوجي، وتصنيع السيارات، فضلًا عن تطوير تنميتها في مجال الطاقة المتجددة، ومع التقدم المستمر في المجالات التقنية، ولاسيما تقنيات الذكاء الاصطناعي فقد وضعت الحكومة استراتيجية بعيدة المدى لتصبح شركة (SURENA IV) من أجود الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي(Tompson 2023) .

وعززت إيران قدراتها السيبرانية لمواجهة التهديدات السيبرانية الأمريكية، و(الإسرائيلية) من جهة، وتوجيه ضربات إلكترونية على المفاصل الرئيسة المهددة لها على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي أسهم في تعزيز سياستها الخارجية عبر الكشف عن الملفات الاستخبارية للقوى المهددة لها في النظام الدولي، وفي ذات السياق ساهم العامل التكنولوجي في الترويج للثقافة، والحضارة الإيرانية، وكسب القوى الإقليمية لصد الوجود (الإسرائيلي) في المنطقة على غرار العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، والأقليات الشيعية في الدول الخليجية، والافريقية، وحتى الآسيوية (CYBER 2024, 11).

خلاصة القول، إنَّ الثورة التكنولوجية في إيران لم تكن مجرد استجابة للتطوير الداخلي، بل مثّلت تحولًا في بنية القوة الإقليمية ذاتها، إذ انتقلت إيران من منطق الدفاع إلى منطق التمركز في معادلة الردع، وموازنة القوة، وقد مكّنها التطور التقني، والعسكري من بناء توازنٍ جديد يقوم على الكفاءة التكنولوجية لا على التفوق العددي، الأمر الذي جعلها تمارس دور الندّ الإستراتيجي للكيان الصهيوني، وتُعيد صياغة معادلات الصراع في الشرق الأوسط، كما تجلّى بوضوح في حرب (12 يوما)، التي عكست انتقال ميزان الردع من الأطراف إلى مراكز القوة ذات الطابع التكنولوجي، ومن ثم هذا لا يعني أن المقوم التكنولوجي لم يكن معيقا للتقدم الإيراني ولو في جانبه العسكري، فإن الجانب التكنولوجي يضعف القدرات الجوية الإيرانية، وهذا ما بينته حرب الـــ (12) يوما.

خامسًا: البرنامج النووي الإيراني

يعد البرنامج النووي الإيراني واحدا من أكثر الملفات الشائكة والمؤثرة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية وانتشار الكيان (الإسرائيلي) في المنطقة ركزت إيران على تطوير برنامجها النووي ؛ لأغراض سلمية ،كما يزعم صناع القرار في إيران لاسيما مع فتوى التحريم الصادرة عن المرشد الأعلى السيد (علي الخامنئي) حول امتلاك السلاح النووي، ووصلت نسبة تخصيب اليورانيوم وفق إحصائيات عام (2024م) ما يفوق (60%) وهو أعلى نسبة تخصيب وصلت إليها إيران منذ عقود، وعلى الرغم من المفاوضات المستمرة بين إيران، والولايات المتحدة الأمريكية حول تخفيض التخصيب، وتفريغ اليورانيوم المخصب إلى الوكالة الدولية للطاقة الدولية، بيدَّ أنَّ المفاوضات لم تكن جدية من الطرفين، ووصلت إلى فراغ دبلوماسي بين الدولتين، وعقوبات اقتصادية على إيران، حتى وصلت إلى حرب (12 يوما) التي عدّت خدعة الدبلوماسية استعان بها دونالد ترامب قبيل ضرب النقاط الاستراتيجية الإيرانية بواسطة الطيران (الإسرائيلي) وضرب المفاعل النووي (فورد) بواسطة الطائرات الامريكية (B-2)، وتسعى إيران إلى الوصول العتبة النهائية لبرنامجها النووي لفرض سيطرتها، ووجودها في الشرق الأوسط، وردع أيِّ تهديد نووي قد يصدر من الولايات المتحدة الامريكية أو حليفتها الكيان الصهيوني (الكريم 2024، 584–585).

سادسًا: المقومات التاريخية، والثقافية

يعد المقوم التاريخي من أبرز المقومات التي ترتكز عليها إيران في تعزيز وجودها وحضورها الإقليمي، فهو ملازم لموقعها الجغرافي والحضاري والثقافي، والبوابة الرئيسة لترسيخ المبادئ الفكرية، والهوية الوطنية الفارسية الغنية في تاريخ الحضارات، والمفتقرة عند معظم القوى العالمية، وعموم القوى الإقليمية عدا العراق، ومصر، ففي الوقت الذي تتغنى فيها إيران بإمبراطورتيها الفارسية لم يكن للدول الخليجية، وحتى الكيان (الإسرائيلي) أي وجود في المنطقة ما يضعف من حضورها قبال الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ يعتقد في المفهوم الفكري والذهني الإيراني أنهم ينحدر نسلهم من الجنس الآري والمعروف بالدقة في اتخاذ القرارات، مما أسهم في رؤية صانع القرار السياسي الإيراني في رسم سياسته الخارجية، فضلًا عن ذلك تمزج الحكومة الإيرانية بين حضارتها العريقة، وأيديولوجيتها الدينية في تعزيز الاستقرار، والتماسك الوطني داخليًا، وفرض نفوذها اقليميًا، وذلك انطلاقًا من شعار "الدولة الإسلامية العالمية" مدركة في التشيع أداة رئيسة لحماية هويتها الثقافية، وتعزيز علاقاتها الإقليمية، على غرار علاقاتها الوثيقة مع العراق، وأذرعها في لبنان، واليمن، وسوريا قبيل سقوط نظام بشار الأسد في عام (2024م)، وذلك لتعزيز علاقاتها العقائدية، بينما تتعامل مع السنة الإيرانيين، والعرب خارج إيران من منطلق الهوية الإسلامية

الضرورية لمواجهة المد (الإسرائيلي) ولاسيما في تعاملها مع القضية الفلسطينية، ودعمها الكامل لحركة حماس، وحراك (7 اكتوبر) (محمود 2020، 135).

تتجلى البراعة الإيرانية في المقدرة على توظيف الخطاب وطبيعته زمانيا ومكانيا بحسب متطلبات المكان الذي يوجّه إليه الخطاب؛ فهي في امتدادها الديني الذي يشترك معها مذهبيّا في المناطق ذات الكثافة الشيعية في (العراق والبحرين ولبنان واليمن وأجزاء من السعودية) تعمل على تأميم خطاب ولائي مذهبي عبر الأدوات الإعلامية الدعائية والأنشطة الدينية المكثفة، لتعيد صياغة المجال العام في هذه المناطق، ليصبح امتداداً حيويّاً لمركزها الثقافي، والسياسي، موظفة "المذهب الشيعي" كطقس تعبدي من جهة و"رابطة سياسية" عابرة للحدود الوطنية من جهة أخرى بالرغم من الخطابات القومية الواضحة والصريحة لبعض صناع القرار الإيرانيين (الياس 2018).

وعلى الجانب الآخر، يبرز الخطاب القائم على المشتركات غير المذهبية البحتة مثل الدين بنحو عام والمشتركات الجغرافية والتاريخية والحضارية في تعاملها مع الدول، والمجتمعات التي تختلف معها عقائدياً، فضلا عن تخفيف نبرتها الطائفية بالاستعانة بأدواتها الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية، ومؤسساتها الدولية، والإقليمية على غرار (المعهد الثقافي في روما، ومنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية، ومؤسسة السعدي) لتكثيف نشاطاتها، ومد نفوذها بواسطة أعمالها السينمائية، والفنية، والفلسفية كونها بديلا عن الثقافة الغربية (الياس 2018).

وعليه، فإنّ المقومات التاريخية، والثقافية والدينية أدت دورًا جوهريًا في تعزيز وجودها، ونفوذها الإقليمي، كونها عاملا مشاركا للعوامل المادية في موازنة الوجود الإسرائيلي في المنطقة لاسيما أنّ الوجود (الإسرائيلي) هو وجود غير مرغوب بهِ شعبيًا في الشرق الأوسط رغم العلاقات الودية مع بعض الدول العربية المطبّعة معها؛ وذلك لأنّها تعدُّ من الكيانات الطفيلية في المنطقة.

استنادًا لما سبق ، يمكن القول إنّ مجموعة المقومات المادية، وغير المادية التي تمتلكها إيران تشكّل إطارًا متماسكًا لموازنة الوجود (الإسرائيلي) في المنطقة، فالموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية، والبشرية يمنحها طابعًا استباقيًا في قدرتها على إدارة الأزمات، والتحديات، والتهديدات الوجودية، والاستراتيجية، فيما يوفر اقتصادها المتنوع القدرة على دعم مشاريع القوة الصلبة، والناعمة على حد سواء، كما أنّ التقدم العسكري، والتكنولوجي، لا سيما في مجال الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيرة، والقدرات السيبرانية، يعيد صياغة مفهوم الردع في الشرق الأوسط، موازنًا التفوق التقليدي للكيان الإسرائيلي، وفي السياق التاريخي، والثقافي، تعمل الهوية الفارسية، والشعار الاسلامي كأدوات استراتيجية لتعزيز النفوذ السياسي، والديني، وهو ما يسمح لإيران بممارسة دور فاعل في التفاعلات الإقليمية، وعليه، فإنّ هذه المقومات تضع إيران في موقع الندّ الاستراتيجي (لإسرائيل)، مع إعادة رسم معادلات القوة في المنطقة بما يتجاوز مجرد التفوق العسكري التقليدي.

المطلب الثاني: مقومات قوة الكيان الصهيوني

اولًا: المقوم الجغرافي

تقاس شرعية الدولة، ووجودها بشعبها، ورقعتها الجغرافية المؤطَّرة بحدود إدارية فاصلة عن القوى المجاورة لها، وسلطة سياسية تمارس حكمها على الشعب في تلك الرقعة، وأنّ غياب أي ركن من هذه الأركان الرئيسة يرافقه غياب وجود الدولة، ولا تعدو أن تكون كائنا طفيليا مرتكزا على مقدّرات غيرها بالوسائل العسكرية، ودعم القوى الكبرى لها في النظام الدولي (علي مجيد العكيلي 2015، 23).

وهنا تبرز مكامن الضعف الجغرافي للكيان (الإسرائيلي) في طبيعة وجوده، ونشأته غير المتجذرة ديموغرافيا، وجغرافيًا، فهو كيان وجد في بيئة رافضة لوجوده الاجتماعي، والسياسي، الأمر الذي يضعه موضع التهديد المستمر بحكم إحاطته بقوى إقليمية ترى في وجود هذا الكيان وجودًا غير شرعي يتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني على أراضيه (الربيعي 2011، 261).

ونتيجة لذلك لا يسعني التحدّث عن إطار جغرافي للكيان (الإسرائيلي)، أو وجود شعب لهذا الكيان لتعارض الأصل في ذلك، وأعني بكلامي أعلاه أنّ الكيان مدار البحث هو كيان محتل لا يمتلك ما يدعيه ، وأنّ مواطنيه القاطنين في هذه الأرض لا يعدون سوى مجموعات من شتى بقاع الأرض تجمعت في هذه الرقعة الجغرافية بدعم القوى الغربية لفرض وجودها على حساب الشعب الفلسطيني، وسوف أكتفي بالتطرق إلى وصف الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل الكيان (الإسرائيلي) ومستوطناتها.

تبلغ المساحة الكلية لفلسطين (27000) كيلو متر مربع، تبدأ من رأس الناقورة شمالًا باتجاه خليج العقبة جنوبًا، تحدها من الشمال الشرقي سوريا عبر هضبة الجولان، وشرقًا نهر الأردن حتى خليج العقبة، بينما يعد البحر الأبيض المتوسط هو حدودها الساحلية الغربية (عليه 1991، 9) وكما هو موضح في الخريطة أدناه:

خريط 2 الاراضي الفلسطينية قبل الاحتلال عام 1947

خريطة للأراضي الفلسطينية قبل الاحتلال من المصدر التالي: (Maroun 2022)

وتبلغ الأراضي المحتلة من المساحة الكلية لفلسطين ما يقارب (85%) أي ما يقارب (21000) كيلو متر مربع، إذ يحكم الكيان الصهيوني سيطرته شمالًا على بلدة الغجر حتى خليج العقبة جنوبًا، ومن نهر الأردن، ووادي العربة شرقًا حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط غربًا، وتبلغ إجمالي مستوطنيها (9.9) مليون نسمة موزعين على (279) مستوطنة منها (132) مستوطنة رسمية، و(147) غير رسمية بيد أنّها مدعومة من الحكومة (الإسرائيلية) (Siniver 2022, 9) وكما هو موضح في الخريطة أدناه:

خريط 3 الاراضي الفلسطينية المحتلة من الكيان (الإسرائيلي)

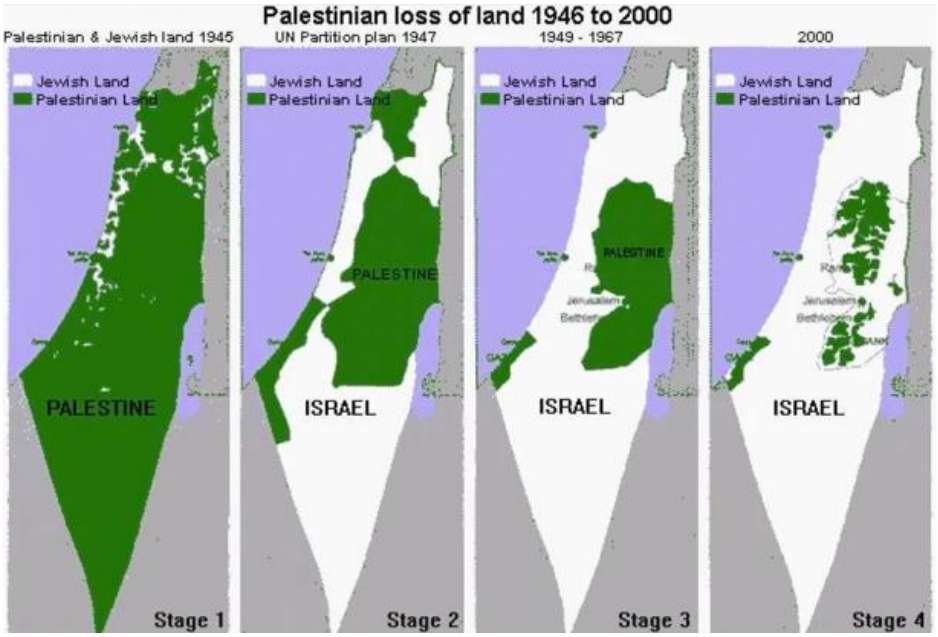

خريطة الأراضي المحتلة من المصدر التالي (المسيري 2018)

على الرغم مما ذكرناه سابقًا من مكامن الضعف للمقوم الجغرافي للكيان (الإسرائيلي) بيد أنّ الأراضي المحتلة تقع في مركز استراتيجي جوهري، إذ تربط بين آسيا، أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وأفريقيا عبر حدودها الإدارية مع مصر من بوابة صحراء سينا، ما يتيح لها تسهيل ممراتها التجارية رغم التهديدات البحرية المستمرة من القوات الحوثية اليمنية من جهة، ووجودها في منطقة تهديد المصالح الاستراتيجية لإيران، والقوى العربية غير المطبعة مع الكيان (الإسرائيلي) من جهة أخرى، وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية للأراضي التي يحتلها الكيان الصهيوني، إلا أنّ صغر هذه المساحة شكل تهديدا وتحديّا أمنيّا كبيرا تمثل في صعوبة امتصاص للضربة الأولى وشكّل ذلك حرجا أمنيّا واضحا لها في حرب الـــ (12) يوما مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثانيًا: المقومات الاقتصادية

في معادلة القوة الشاملة لأي دولة، لم يعد يُنظر إلى الاقتصاد بوصفه مؤشرا للرفاهية المادية، بل بوصفه حجر الزاوية الذي تُبنى عليه، وتتغذى منه مقومات القوة الأخرى كافة ، العسكرية، والسياسية، وحتى الاجتماعية، والثقافية، فالاقتصاد المزدهر يمنح الدولة القدرة على تمويل جيش متطور، وتنفيذ سياسة خارجية مؤثرة، والحفاظ على تماسك جبهتها الداخلية، ويُعد الكيان الصهيوني مثالاً واضحاً، وحيّاً على هذه الحقيقة؛ ففي بيئة جيوسياسية معادية، وتحديات أمنية وجودية، لم تكن قدرته على البقاء، والنمو لتتحقق لولا بناؤه لاقتصاد متقدم، ومتين.

القوة الاقتصادية في الكيان الصهيوني ليست مجرد أرقام في الناتج المحليّ الإجمالي، بل هي الوقود الذي يغذي آلتها العسكرية المتطورة، فمن خلال عائدات قطاع التكنولوجيا الفائقة، والصادرات الصناعية، تموّل إسرائيل ميزانية دفاع ضخمة، وتستثمر بكثافة في البحث، والتطوير العسكري، مما يسمح لها بالحفاظ على تفوقها العسكري النوعي في المنطقة، هذا التفوق لا يقتصر على شراء الأسلحة، بل على إنتاجها، وتصديرها، مما يحول القوة العسكرية نفسها إلى أداة اقتصادية، ودبلوماسية إذ بلغت صادراتها العسكرية ما يقارب (12.5) مليار دولار في العام (2023) (Evron 2025, 304).

سياسياً، تترجم القوة الاقتصادية إلى نفوذ دولي، فمكانة الكيان الصهيوني بوصفه "أمة الشركات الناشئة"، ومركزا عالميا للابتكار تجعلها شريكاً لا غنى عنه للدول، والشركات الكبرى حول العالم، إذ اكسب هذا القطاع الكيان في العام (2024م) ما يقارب (20%) من إجمالي الناتج المحلي، بينما وصلت نسبة الابتكار، والتكنولوجية إلى ما يقارب (53%) من إجمالي الصادرات (الإسرائيلية)، لتخلق شبكة من المصالح المتبادلة التي تمنح الكيان الصهيوني دعماً دبلوماسياً، وغطاءً سياسياً في المحافل الدولية، يتجاوز حجمها في الأراضي المحتلة لها بكثير، كما أن اكتشافاتها في مجال الغاز الطبيعي لم تعزز أمنها الطاقي فحسب، بل منحتها ورقة ضغط، وأداة لتعزيز العلاقات مع دول الجوار مثل مصر، والأردن، وأوروبا إذ تم اكتشاف حقلي (تمار) في العام (2009م)، و(ليفياثان) في العام (2019م) (OECD 2025, 76).

داخلياً، يعمل الاقتصاد القوي على استيعاب موجات الهجرة، وتوفير مستوى معيشي مرتفع نسبياً، مما يساهم في الحفاظ على استقرار المجتمع، ومع ذلك، فإن هذا النموذج ليس بلا ثمن، إذ إن تركّز النمو في قطاعات معينة يخلق فجوات اجتماعية، واقتصادية تهدد هذا الاستقرار، ومن هنا، فإن تحليل الاقتصاد (الإسرائيلي) لا يكتمل من غير فهم كيف تعمل هذه القوة الاقتصادية دافعا أساسيا لبقائها، ونفوذها، وكيف أنّ نقاط ضعفها الداخلية، والخارجية يمكن أن تقوّض هذه المنظومة بأكملها (OECD 2025, 91).

كما أسهم اكتشاف الغاز في الكيان الصهيوني في العام (2009م) في زيادة موارده الاقتصادية لاسيما مع تضاعف احتياجات الغاز في القطاعات الإنتاجية الصناعية، وتطوير قدراته التكنولوجية، والمالية، الأمر الذي منحه ثقلًا جيوسياسيا إقليميا، إذ بلغت العوائد الضريبية التي تفرضها الدولة على الشركات العامة (40%) من قيمة الغاز في العام (2011م) (النعيمي 2011، 4)، في حين ارتفعت الإيرادات الحكومية إلى أكثر من (19) مليار دولار في العام (2018)، ووصل تراكم الإيرادات في العام (2025) إلى (30) مليار دولار (Scheer 2025).

أدى هذا الأمر إلى تفعيل الثقل الجيوسياسي (لإسرائيل) إذ امست منتجة للطاقة بعد أنْ كانت الطرف المستهلك لها مما أتاح لها تحويل الغاز إلى قاعدة لتأسيس شبكات من التعاون مع مصر، والأردن عبر اتفاقيات تصدير طويلة الأمد، فضلًا عن استعمالها أداة دبلوماسية لزيادة نفوذها الإقليمي عبر ربط الدول المستهلكة للغاز بها (الصافي 2025، 4820).

وبلغ اجمالي الناتج المحلي (لإسرائيل) في العام (2024) ما يقارب (540.38) مليار دولار نصيب الفرد منها سنويًا (54176.76) دولار بنمو إجمالي يبلغ (0.90%) في حين بلغت نسبة البطالة (3.10%) وكما هو موضح في الجدول أدناه (البنك الدولي 2024):

جدول 4 مقومات القوة الاقتصادية (لإسرائيل)

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
اجمالي الناتج المحلي مليار دولار	410.77	512.18	525.18	489.85	410.77
نسبة النمو %	%2.9-	%9.4	%6.30	%1.80	%0.90
دخل الفرد من اجمالي الناتج المحلي الف دولار	44575.65	52270.90	54949.60	52003.70	54176.76

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي: (البنك الدولي 2024)

على الرغم من هذه القوة الظاهرية، يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من نقاط ضعف جوهرية تجعله هشاً أمام الصدمات الداخلية والخارجية (Ozili 2025, 7):

1. الاعتماد المفرط على قطاع التكنولوجيا الذي يعدُّ سيفا ذا حدين، فبينما يقود هذا القطاع النمو في أوقات الازدهار العالمي، فإنه يجعل الاقتصاد عرضة بشكل خطير لأي تباطؤ في الطلب العالمي على التكنولوجيا أو أي أزمة في الأسواق المالية الدولية، كما حدث خلال أزمة "فقاعة الدوت كوم" في أوائل الألفية.
2. التأثير المدمر للصراعات والأوضاع الجيوسياسية: تُظهر البيانات الاقتصادية بوضوح كيف يمكن للحروب أنْ تشل الاقتصاد، ففي أعقاب حرب أكتوبر (2023م)، شهد الاقتصاد (الإسرائيلي) انكماشاً حاداً، وغير مسبوق، إذ أظهرت بيانات مكتب الإحصاء المركزي (الإسرائيلي) أنّ الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة (20.7%) على أساس سنوي في الربع الأخير من العام (2020م) هذا الانكماش كان مدفوعاً بانهيار شبه كامل في قطاعات عدة منها:

- الاستهلاك الخاص بنسبة (29.6%) بسبب تدهور معنويات المستهلكين والوضع الأمني.

ISSN (Print):2518-9182 ISSN (Online) 2708-1761

- الاستثمار في الأصول الرسمية (خاصة في قطاع البناء) هو بنسبة (67.8%) نتيجة توقف المشاريع ونقص العمالة.
- تراجع الصادرات بنسبة (18.4%)، الأمر الذي يعكس تأثر سلاسل الإمداد.
- حرب الـــ(12) يوما مع إيران قد أركبت الحسابات الاقتصادية (لإسرائيل)، وتسببت بخسائر وصلت إلى ما يقارب (3) مليار دولار.

3. الاعتماد على الواردات في الموارد الأساسية، إذ يفتقر الكيان الصهيوني إلى الموارد الطبيعية الأساسية، ويعتمد بنحوٍ كبير استيراد النفط الخام، و الفحم، والحبوب (مثل القمح)، والمواد الأولية للصناعات. هذا الاعتماد يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، وأي اضطرابات في طرق التجارة البحرية، التي تمر عبر مناطق متوترة مثل البحر الأحمر.
4. التحديات الاجتماعية الداخلية، إذ يعاني المجتمع (الإسرائيلي) من فجوة اقتصادية متزايدة بين العاملين في قطاع التكنولوجيا ذوي الأجور المرتفعة وبقية المجتمع. كما أنّ ارتفاع تكاليف المعيشة، لاسيما أسعار العقارات التي شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال العقد الماضي، تضع ضغطاً هائلاً على الأسر المتوسطة والمحدودة الدخل، مما يولد توترات اجتماعية قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ثالثًا: المقومات العسكرية

على مرّ التاريخ كانت الأداة العسكرية هي الأداة الأبرز، والأكثر حضورًا في استراتيجية الدول التي تروم الحفاظ على أمنها، وسيادتها من التهديدات، والمخاطر المحدقة بها، فهي الضامن لوجود الدولة، واستمرارها، غير أنّ التحولات البنيوية في النظام الدولي، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتفرض ايديولوجيتها العالمية، أدت إلى انتقال مفهوم القوة من مفهومه الأحادي إلى مفهوم مركب، تتداخل فيها مقومات القوة الشاملة للدولة، ونعني بها المقومات التكنولوجية، والاقتصادية، والثقافية، مع القوة العسكرية؛ لذا أصبحت القوة العسكرية أداة فاعلة في تعزيز القوة الاقتصادية، والحضور السياسي، وفرض الهوية الثقافية على المستويين الإقليمي، والدولي، أي أنّها لم تعد مجرد وسيلة دفاعية، بل قوة رادعة، وموازنة في النظام الدولي وفي حالة الكيان الصهيوني تبرز القوة العسكرية بوصفها قوة رئيسة لحماية وجودها الهش، وفرض سياستها في الشرق الأوسط، وفلسطين ، وعليه سنتطرق إلى المفارقات، والمقومات التي يتمتع بها، ويتضلع بها الكيان لموازنة القوى الأخرى في الشرق الأوسط.

صدر أمر إنشاء الجيش (لإسرائيلي) في (26) مايو من العام (1948م) أي بعد أسبوعين فقط من إعلان القوى الكبرى تأسيس الكيان في الأراضي الفلسطينية، وبرز هدفه الرئيس في الحفاظ على

الأراضي التي تحت سيطرته، وتوسيع رقعتها الجغرافية من غير خسارة أي حرب أمام أي تهديدات إقليمية لها، لا سيما من الدول العربية على غرار العراق، ومصر، وسوريا(Bratinnica 2025) ، وعلى الرغم من اعتماد الكيان الكلي في بادئ الأمر على المشاة، إلا أنه سرعان ما أدرك ضرورة القوة المدرعة لحماية نفسه من التهديدات المحدقة به؛ لذا عمل وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وبريطانيا بتعزيز قوته البرية بمركبات قتالية مدرعة، ومركبات نقل، فضلًا عن توفير اسطول بحري له ، وتعزيزه بقوة جوية يستطيع عبرها الجيش (الإسرائيلي) حماية نفسه، ودفع أي خطر عن وجوده، ونظرًا لاشتداد المعارك في بدء التأسيس أنشأ قوات احتياط بلغت (80%) من عدد قواته، وعزز ذلك بدبابات (شيرمان)، وناقلات (ABCs) فضلًا عن تعزيز قوته الصاروخية، وعلى الرغم من الحروب التي خاضتها في الأعوام (1967)، و(1973) بيدّ أنّ الصدمة التي تلقتها الكيان الصهيوني في حرب لبنان عام (2006م) أعادت تقييم استراتيجيته، إذ كانت في الحروب السابقة تمارس حربًا نظامية ضد قوات محددة، بيدّ أنّ الحرب على لبنان كانت حربا غير نظامية رجحت كفة حزب الله، ودفعت بالقوات (الاسرائيلية) إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية، لتتغير الاستراتيجية العسكرية (الإسرائيلية) من استراتيجية حروب نظامية، إلى استراتيجية التكييف مع الحروب غير النظامية، وهو ما دفع بها إلى تعزيز قدراتها العسكرية البرية، والجوية لاسيما، وبدرجة أقل القوة البحرية (Eado Hecht 2023, 304-307).

على الرغم من عمليات التطبيع التي أجراها الكيان الصهيوني مع قوى عدّة في الشرق الأوسط، بيدّ أنّه يعتمد القوة العسكرية أداة رئيسة لوجودها في الشرق الأوسط في ظل الرفض الإقليمي له من قوى عدّة مؤثرة في المنطقة، لذا عمل على تعزيز قدراته العسكرية على مرّ العقود الماضية حتى أصبحت من بين أفضل (15) قوة عسكرية في العالم بمساندة القوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية الراعي الرسمي لها في المنطقة، ويبين الجدول أدناه المقومات العسكرية (لإسرائيل) في العام 2025(Global Fire Power 2025) .

جدول 5 القدرات العسكرية (لإسرائيل) في العام (2025)

الصنف العسكري	الطراز	الحجم
القوة البرية		
الجيش	الاجمالي العدد	1099500
	الاحتياط	465000
	شبه عسكري فعلي	35000
	افراد القوة الجوية	89000

ISSN (Print):2518-9182 ISSN (Online) 2708-1761

	افراد القوة البحرية	19500
	افراد الجيش	526000
القوة البرية		
المركبات	الدبابات	1300
	المركبات	35985
	مدفعية ذاتية الحركة	352
	المدفعية المقطورة	171
	المدفعية الصاروخية	183
القوة البحرية		
السفن البحرية	اجمالي العدد	110
	نقل حمولة	41
	الغواصات	13
	كورفيت	10
	السفن دوريات	46
القوة الجوية		
المركبات	اجمالي العدد	630
	قتاليات	240
	هيلكوبتر	147
	الناقلات	14
	قوة مدربة	159
	النقل ذات الاجنحة الثابتة	13
	متنوعة الهجوم	38
	قوات المهمات الخاصة	19
القوة النووية		
	اجمالي العدد	غير معروف
صواريخ بالستية	(متوسط، وقريب، وبعيد المدى)	-------
الانفاق العسكري	**21767100** مليار دولار	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي: (Global Fire Power 2025)

ISSN (Print):2518-9182 ISSN (Online) 2708-1761

يظهر من خلال الجدول أعلاه أنّ القدرات العسكرية (لإسرائيل) من أبرز مقومات القوة الشاملة للدولة، وهي تبين التفوق النوعي (لإسرائيل) على حساب دول المنطقة مستعينة بذلك بشبكة من العمليات الاستخباراتية على غرار (أجهزة الموساد)، إذ تعتمدها بنحوٍ أساس للحفاظ على أمنها، وهو ما يدفع بها إلى استمرار رفع إنفاقها العسكري وزيادة قدراتها العسكرية بما يتلاءم مع التحديات الأمنية الجديدة، وموازنة القوى الإقليمية المهددة لوجودها في الشرق الأوسط.

رابعًا: المقومات التكنولوجية

تعد المقومات التكنولوجية من أبرز المقومات المؤثرة في قوة الدولة في الوقت الراهن، فهي أداة لتعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية، فضلًا عن دورها في ترسيخ القيم، وثقافات الشعوب، وفي الوقت الذي عملت فيه القوى الدولية على تعزيز هذه الأداة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فإنّ الكيان الصهيوني هو الآخر لم يغفل هذا الجانب، بل دفع بشركاته، ومراكزه البحثية لتطوير الجانب التكنولوجي، ومواكبة التطور الدولي، وتعد الإنجازات التكنولوجية التي حققها على غرار الري التنقيط، والجدران الصوتية، هي بداية العمل التي شرع بها، لتبوء شركاتها شيئا فشيئا الريادة العالمية في مجال التقنيات الدقيقة، وإدارة المعلومات، والأمن السيبراني، والتقنيات فائقة الذكاء، فقد نجح في انشاء أنظمة الأمن المدني، وتسويق المنتجات العسكرية، والصناعات الفضائية، والدفاعات الجوية المتطورة لحماية أجوائه من أي تهديدات عسكرية، فضلًا عن كونه رائدا في مجال الأمن السيبراني الدفاعي، والهجومي، إذ شهدت شركات الأمن السيبراني نموًا ملحوظًا وصل في العام (2015م) إلى ما يقارب (540) مليون دولار، فقد نجحت في ابتكار حلول امنية متطورة عبر تعزيز منظومتها السيبرانية بوسائل ذكية فائقة الدقة (DIGITAL ENTRPRISE SHOW 2025, 2).

وأنشأ الكيان الصهيوني مؤسسات عدّة في مجال الأمن السيبراني ؛ لتعزيز قدراته الهجومية، والدفاعية على غرار (سلطة الأمن السيبراني الوطنية) في العام (2016)، و(مديرية الأمن السيبراني) في العام (2018م)، فضلًا عن مجموعة من القواعد الاستخباراتية العسكرية على غرار (قاعدة غيلوت) التي تقع في (تل ابيب)، و(الوحدة 8200) و (الوحدة 9900) والتي تعتمد الطلاب المصابين بالتوحد، وعزز التطور التكنولوجي (الإسرائيلي) بنيته الدفاعية من خلال بناء (القبة الحديدية) التي مهمتها الرئيسة حماية الأراضي المحتلة من أي تهديدات صاروخية قد تشن عليها من القوى الإقليمية المعادية لها (حسين 2023، 7).

إنّ التطور التكنولوجي الذي استند إليه الكيان الصهيوني أسهم بشكل فعال في تعزيز قدراته العسكرية، والاقتصادية، كما استغل هذا التطور في المجالات الإعلامية لتصدير قيمه، وتراثه الديني على المستوى العالمي، وجذب الاستعطاف العالمي، وعلى الرغم من نجاحهِ النسبي في ذلك إلا أنّ

حرب (7 اكتوبر) قد غيرت نظرة الشعوب إلى الممارسات الوحشية التي يمارسها الكيان الصهيوني للحفاظ على وجوده، وكانت ردة الفعل سلبية نتيجة النشر الإعلامي المكثف لممارساته في المنطقة.

خامسًا: القوة النووية

في منظور الواقعية يعدّ بقاء الدولة هو الهدف الرئيس في السياسة الخارجية الدولية، فوجود الدولة بما هي دولة تعتمد الحفاظ على نفسها، وسيادتها من أي تهديدات خارجية قد تضر بسيادتها، وهنا يكمن القول في إطار دولة ذات بعد جغرافي، وسكاني، وسياسي موحد، أما في حالة الكيان الصهيوني فإنّ الوضع مختلف تمامًا، فهو كيان وجد في بيئة رافضة لها تسعى للصمود امام القوى الإقليمية الرافضة لوجوده، والمقاومة الفلسطينية التي تعمل لاستعادة أراضيها، وبذلك تعمل المؤسسات (الإسرائيلية) كافة للحفاظ على وجودها، واستمرار شرعيتها بكافة الوسائل، وخاصة الوسائل العسكرية.

ويعد السلاح النووي الذي استعمل في نهاية الحرب العالمية الثانية ضد اليابان واحدا من أبرز الأدوات غير التقليدية في مواجهة التهديدات العسكرية، فهو أداة تهديد، وردع في الوقت ذاته؛ لذا بعد تطوير الكيان الصهيوني ادواته العسكرية التقليدية اتجه صوب تطوير أدوات غير تقليدية لمواجهة التهديدات المحتملة، وخاصة مع تغير نظام الحكم في إيران في العام (1979)، وعودة تركيا للحياة الدولية كقوة تفرض وجودها في المنطقة، وتبحث عن موازنة النفوذ مع القوى الكبرى الأخرى في الشرق الأوسط (م. العمار 2023، 443).

وفي ظل معاهدة منع انتشار السلاح النووي، والتهديد بالعقوبات الاقتصادية للدول التي تروم امتلاك السلاح النووي، والتي تعرضت اليها إيران فإنّ الكيان الصهيوني اتبع سياسة الغموض، والتكتم، فلم يعلن عن امتلاكه للسلاح النووي، ولم يصرح خلاف ذلك، كما أنّه لم يقم بأي تجربة نووية قط، ومع ذلك فإنّ ما يعرف عنه أنّه طور السلاح النوي خارج معاهدة منع انتشار السلاح النووي بصورة غير علنية للحفاظ على شرعيته الدولية، وتجنب نفسه التعرض للقيود الاقتصادية التي قد تمارس عليه من القوى الشرقية وإنْ كانت الولايات المتحدة الامريكية داعمة له، إذ تشير الدراسات إلى أنّه يمتلك مخزونًا نوويًا بمقدار (90) رأسًا حربيًا، مع استمرار انتاج اليورانيوم لأغراض قتالية (Mills 2025, 7).

وعليه فإنّ الكيان الصهيوني دخل كقوة نووية في آسيا مع كلّ من باكستان، والهند لحماية أمنه القومي من أي تهديدات عسكرية للرقعة الجغرافية المحتلة من الأراضي الفلسطينية، وطمأنة مستوطنيه بأنّه قادرة على حماية نفسه وانْ لم تلاق دعمًا امريكيًا في المستقبل عبر أسلحته النووية.

سادسًا: المقومات التاريخية والثقافية

بدأ الكيان الصهيوني رحلته التاريخية في العام (1948م) عندما طبقت كلّ من الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وفرنسا اتفاقية سايكس بيكو، ومعاهدة بلفور بتأسيس دولة للشعب اليهودي مما يظهر عدم وجود أي تاريخ سياسي، أو ثقافي لإسرائيل على المستوى الدولي، وما وجدوها في الشرق الأوسط إلا نتيجة سيطرة القوى الاستعمارية على المنطقة في الشرق الأوسط، وهي بذلك تفتقر إلى المقومات الثقافية، والتاريخية التي تتمتع بها إيران ذات الحضارة، والتاريخ العظيم في المنطقة، وإنّ فكرة تأسيس دولة (لإسرائيل) نابعة من الجاليات اليهودية في روسيا، وبولندا في العام (1753م) بتأسيس الحركة الصهيونية، التي استقرت لاحقًا في فرنسا، أما فكرها الديني فهو مستسقى من الديانة اليهودية، والكتب التي حُرفت فيما بعد على يد أحبار اليهود، وبما أنّ التراث الثقافي، والتاريخي له بليغ الأثر في تعزيز روح المواطنة، والشعور القومي لدى مواطني الدول، فإنّ إسرائيل تفتقر لهذا المقوم لفقرها التاريخي، والحضاري.

استنادًا لما تقدم يمكن القول إنّ الكيان الصهيوني يعتمد مزيجا من القوة العسكرية، والاقتصادية، والنووية، والتكنولوجية ؛ لتعويض مواضع ضعفه الجغرافي، والتاريخي، وتثبيت وجوده أمام التهديدات الإقليمية، إذ إنّ اقتصاده المتقدم يدعم قدرة الدولة على الابتكار العسكري، وتوسيع نفوذه الدبلوماسي، بالمقابل، تمتلك إيران قوة تاريخية، ديموغرافية، وجغرافية أكبر، مما يجعل المنافسة بين الطرفين صراعًا متوازنًا بين القوة الصلبة والديموغرافية، والجيوستراتيجية رغم التفوق النسبي مؤخرًا (لإسرائيل) على حساب إيران بسبب المتغيرات الأمنية في المنطقة، التي سنتطرق إليها في المبحث القادم، كما أنّ أي هزة اقتصادية، أو تهديد أمني في الكيان الصهيوني يمكن أن يخل بهذا التوازن لصالح إيران من جديد، بينما يتيح التفوق النووي (الإسرائيلي) قدرًا من الردع النوعي، ما يجعل الصراع قائمًا على مبدأ التوازن الهش، والاستمرارية الاستراتيجية.

المبحث الثالث: التغيرات المؤثرة على التوازن الإقليمي، ومستقبل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط

تشكل حالة الصراع الإيراني–(الإسرائيلي) في الشرق الأوسط المرتكز الرئيس لفهم العمليات الدينامية المعقدة التي تشهدها المنطقة، إذ تتأثر البيئة الأمنية الإقليمية بالمديات، والاهداف الاستراتيجية لكليهما في المنطقة، لتتأثر معادلة التوازن بينهما وفق المتغيرات الإقليمية، والدولية في المنطقة، لذا يبحث هذا المبحث في أهم المتغيرات المؤثرة على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، وتداعياتها على مستقبل المنطقة.

المطلب الأول: المتغيرات المؤثرة على التوازن الإقليمي

تسعى القوى الدولية إلى تعزيز مصالحها، وأهدافها الاستراتيجية ؛ لتعزيز مكانتها بوصفها قوة مؤثرة في الساحة الإقليمية، والدولية، وتبرز مكانة الشرق الأوسط في الرقعة الجغرافية العالمية

بصفتها واحدة من أهم المناطق المؤثرة في السياسة الدولية، من حيث وفرة مواردها الطاقوية، وممراتها المائية الرئيسة في التجارة الدولية؛ لذا فأنّ أي اختلال في البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط يؤثر بصورة مباشرة في الساحة الدولية لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية على المستويات العسكرية، والاقتصادية، والجيوسياسية، لاسيما في ظل الصراع الإقليمي بين إيران، والكيان الصهيوني، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المتغيرات الدولية، والإقليمية التي أثرت على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بين إيران، والكيان الصهيوني.

اولًا: الحرب الروسية–الأوكرانية

جوهر العلاقات الدولية يقوم على معادلة معقدة، وبسيطة في آن واحد، فالدول تتحرك وفق مصالحها القومية بما يتيح لها أدواتها، وقدراتها على فرض نفوذها؛ لذا فإنّ التحركات الروسية تجاه الشرق الأوسط ضرورة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، بيدّ أنّ شن روسيا الحرب على أوكرانيا شكل تحولًا مفصليًا في إعادة تقييم استراتيجيتها، وتوزيع مواردها اللوجستية، والعسكرية بوصفها حربا وجودية بالنسبة لها تهدد مكانتها الدولية، ونتيجة لذلك اضطرت روسيا إلى تقليص حضورها في المنطقة، عبر سحب بعض وحداتها العسكرية، ومنظومات الدفاع الجوي في سوريا، التي كانت تشكل عنصر ردع في المعادلة السياسية، والأمنية في سوريا، ليؤدي هذا الانكماش إلى ظهور فراغٍ نسبيً في موازين القوى الإقليمية في المنطقة، استغلته الولايات المتحدة الامريكية، والكيان الصهيوني لتعزيز مناوراتهما الاستراتيجية، عبر ضرب القطاعات العسكرية السورية، وإتاحة الفرص لقوات الجولاني لفرض سيطرتها على سوريا، والاطاحة بنظام الأسد، وفرض بيئة أمنية جديدة في المنطقة عبر ضرب شبكة التحالفات المتصلة بإيران على غرار (حزب الله) اللبناني، وتوجيه البيئة الأمنية في ليبيا وفق الرؤية الاستراتيجية الامريكية (الشيخ 2024).

وعلى الرغم من ذلك لم توقف روسيا دعمها لإيران لموازنة النفوذ الأمريكي–(الإسرائيلي) في المنطقة، وفي هذا السياق عزز الطرفان التعاون العسكري–التقني، عبر تزويد ايران لروسيا بالطائرات المسيرة لتوسيع نطاق العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وتوسيع نطاق التدريبات العسكرية المشتركة، ومكافحة الإرهاب، فضلًا عن تعزيز آليات اقتصادية اكثر استقلالًا من الجانب المالي، عبر توقيع اتفاقية التجارة الحرة، والتعامل بالعملات الوطنية لمكافحة القيود المفروضة عليهما من الولايات المتحدة الامريكية، والقوى الغربية الحليفة لها، فضلًا عن انضمام إيران إلى مجموعة (بريكس) في العام (2024م)، مع الإشارة إلى أنّ اتفاقيات التعاون العسكري لا توفر أي التزام متبادل بين البلدين، وذلك مراعاة للمصالح، والأهداف الاستراتيجية لكلا البلدين (الطائي 2023، 9).

واستخلاصًا لما سبق ذكره تجدر الإشارة إلى حجم التأثير التي تسببت بها الحرب الروسية الأوكرانية على موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من استمرارية الدعم الروسية

لإيران في المنطقة لمواجهة النفوذ الأمريكي–(الإسرائيلي) بيدّ أنّ الفراغ الذي خلفته في سوريا أثر بصورة نسبية على شكل التوازن بين إيران، والكيان الصهيوني ليتفوق الأخير في بعض الجوانب على حساب إيران في المنطقة، ويفرض نفوذه على مناطق الصراع المحورية بين البلدين.

ثانيًا: حرب (7 اكتوبر)

عادةً ما تغير الحروب، والمواجهات العسكرية موازين القوى في الأقاليم الذي تندلع فيها الحرب، وفي هذا السياق لم تكن حرب (7 اكتوبر) مجرد ضربة عسكرية موضعية، بل مثلت نقطة تحول مفصلية كشفت هشاشة البنية الأمنية في الشرق الأوسط، إذ انزلقت المنطقة إلى صراعات غريزية تختبر عبرها القوة كأداة لإعادة الشبكة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فعندما تمكنت حركة حماس من إرباك المنظومة الأمنية (الإسرائيلية) في الأيام الأولى بدا وكأنّ المنظومة الأمنية التقليدية (لإسرائيل) باتت تتصدع، بيدّ أنّ سرعة القوات (الإسرائيلية) في إعادة تموضعها كان اشبه ما يكون إلى إعادة هيكلة لقواعد الاشتباك العسكرية، إذ تمكنت القوات (الإسرائيلية) من استعادة زمام المبادرة، والتنقل السريع من الدفاع إلى الهجوم، ليرافقها مناورة هجومية نحو لبنان لتستهدف المراكز الاستراتيجية لحزب الله، وتقويض القدرة الإيرانية على إدارة شبكة النفوذ التي كانت تديرها في المنطقة، إذ أدرك الكيان الصهيوني أنّ تقويض وكلاء إيران في مجالها الحيوي ضرورة استراتيجية تقيه من أي تهديدات عسكرية مستقبلية، وعلى هذا النحو أصبحت الساحة السورية جوهر العمليات الإسرائيلية، ليس بوصفها ضمن مجالها الحيوي فقط، بل بوصفها عقدة مركزية في بنية النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط؛ لذا سمحت الولايات المتحدة الامريكية لهيئة تحرير الشام من التوغل في العمق السوري، وإسقاط نظام الأسد، الأمر الذي قطع خط الامداد الرئيس لحزب الله، وقطع خط الامتداد الإيراني من العراق إلى لبنان عبر سوريا، لتشهد البيئة الأمنية الإقليمية الداعمة لإيران إلى تآكل في مصادر نفوذها اعادت تشكيل خارطة التوازنات في المنطقة، وعليه فأنّ حرب (7 اكتوبر) مثلت بداية مرحلة جديدة في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، ومراكز النفوذ فيها، توجت بأفضلية (إسرائيلية) على حساب الوجود الإيراني في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى " ايقاف مسار التطبيع "بين اسرائيل والدول التي خاضت مفاوضات غير معلنة مثل السعودية وأعادت القضية الفلسطينية الى مركز الاهتمام الاقليمي والدولي من جهة أخرى (هلال 2025، 3).

ثالثًا: الأزمة السورية

مثلت سوريا عبر موقعها الجغرافي الحرج إحدى أهم مراكز التنافس الاستراتيجية، والجيوسياسية في الشرق الأوسط، بين القوى الإقليمية والدولية، فوفق الرؤية الواقعية للعلاقات الدولية فإنّ كلّ دولة تسعى لتعظيم حضورها ونفوذها الإقليمي، ومنع ظهور قوة مهيمنة في مجالها الحيوي (ميرشايمر 2003، 30)، وفي هذا السياق نظرت إيران في سوريا بوصفها نقطة الارتكاز الجوهرية

في مد شبكتها الإقليمية الممتدة من العراق إلى لبنان لردع الوجود (الإسرائيلي) في المنطقة، في حين يرى الكيان الصهيوني في سوريا مجاله الحيوي لحماية الأراضي المحتلة في هضبة الجولان، بينما تنظر تركيا إلى سوريا من منطلق العمق الاستراتيجي التي تتمتع بها في مواجهة القوات الكردية المهددة للنظام التركي، وفي خضم هذا الصراع حافظت الولايات المتحدة الامريكية، وروسيا على حضورهما في سوريا، وإنْ كانت بصورة نسبية لروسيا عقب الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك انطلاقًا من إدراكهما للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها سوريا في تشكيل المصالح الاستراتيجية لهما في الشرق الأوسط، وضبط التوازنات في المنطقة (فرج 2025).

وقد مثل سقوط نظام الأسد في كانون الثاني من العام (2024) تحولًا مفصليًا في غير اتجاهات توازن القوى الإقليمي في المنقطة، إذ خسرت إيران واحدا من أهم مراكزها الاستراتيجية في معادلة التوازن الإقليمي مع (الإسرائيل) في المنطقة، في حين فرض الكيان الصهيوني حضوره في سوريا عبر توسيع شبكته الأمنية، وضم المزيد من الأراضي السورية إليه، وضرب البنية العسكرية لوكلاء إيران، مع تعزيز دعمه للقوات الدرزية لمواجهة التهديدات العسكرية لقوات هيئة تحرير الشام في سوريا، الأمر الذي أخل بالحضور الإيراني في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني، ما شكل تفوقًا استراتجيًا (إسرائيليًا) في المنطقة بدعم من الولايات المتحدة الامريكية (Rasheed 2025, 4).

رابعًا: الازمة اليمنية

اندلعت الأزمة اليمنية في سياق التحولات التي أطلقها الربيع العربي في العام (2011)، إذ أدى سقوط نظام عبد الله صالح إلى انقسام في بنية المنظومة السياسية اليمنية، لاسيما بعد انتقال السلطة إلى عبد ربه منصور هادي، ليخلق هذا التحول فراغًا استغله لاحقًا صالح على المستويين السياسي، والعسكري بعد التحاقه بالحوثيين، الذين كانوا على صدام مستمر مع الحكومة المركزية، الأمر الذي مهد لهم السيطرة على صنعاء في العام (2014م)، ومع تنامي القدرات العسكرية للحوثين، وتحوله إلى فاعل إقليمي مؤثر، أسست المملكة العربية السعودية تحالفًا عسكريًا بقيادتها تحت مسمى عاصفة الحزم مع كل من (الامارات، والبحرين، والمغرب، والأردن، ومصر، وقطر، والكويت)، وبدت المخاوف السعودية من تنامي النفوذ الإيراني في مجالها الحيوي عبر الحوثيين واضحة، وعلى الرغم من انكار إيران بدعمها للحوثيين في بادئ الأمر، بيدّ أنّ اتساع رقعة الحرب، ودخولها في شبكة امنية إقليمية معقدة وجها انظار إيران إلى ضرورة تقديم الدعم العسكري لليمن كونهم جزءًا من شبكة النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط ضد الدول الخليجية، والكيان الصهيوني، إذ إنّ اليمن من وجهة نظر الاستراتيجية الإيرانية واحدة من اهم نقاط الارتكاز الجيوستراتيجيه لمواجهة الكيان الصهيوني في المنطقة عبر سيطرتها على الممرات المائية في باب المندب، وفي السياق نفسه تشكل

ورقة ضغط جيوسياسية على المملكة العربية السعودية، وحلفائها عبر تهديد تجارتها الدولية في الممرات البحرية المطلة على اليمن على غرار البحر الأحمر (القاسم 2021).

وفي أعقاب حرب (7 اكتوبر) عام (2023م) أعلن الحوثيون بقيادة عبد الملك الحوثي تقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني، وذلك عبر شن هجمات صاروخية على قلب الأراضي الفلسطينية المحتلة من الكيان الصهيوني، وذلك بدعم من إيران التي زودتها بصواريخ بالستية، وصواريخ نوع كروز لضرب الكيان الصهيوني، فضلًا عن الهجمات المتواصلة في البحر الأحمر على السفن العسكرية، والتجارية التابعة للولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، والكيان الصهيوني، كما استعانت بالطائرات المسيرة الإيرانية في تعزيز هجماتها في باب المندب، وإيقاف عشرات السفن التجارية التابعة للولايات المتحدة، وحلفائها في المنطقة (Messa 2024).

وتعد اليمن أحدى العقد المركزية بالنسبة لإيران لموازنة النفوذ الأمريكي–(الإسرائيلي) في المنطقة؛ لذا عمل صانع القرار الإيراني خلال السنوات الماضية على تقديم الدعم المستمر لها لحصر مناطق نفوذها، ولاسيما أنّها قوة ضاربة تطل على واحد من اهم المضايق البحرية التجارية في العالم، وأنّ أي غلق لهذا المضيق يعني دخول النظام الدولي في حالة من الركود الاقتصادي، والسياسي (Action 2025).

خامسًا: حرب 12 يوم الإيرانية–(الإسرائيلية)

انطلاقًا من منطق القوة، الذي يحدد طبيعة العلاقات في الساحتين الدولية، والإقليمية، ونتيجة لقناعة راسخة عند صانع القرار (الإسرائيلي) بأنّ استمرار بقائه، واستقامة خطواته نحو الهيمنة الإقليمية لايتمان إلا عبر تفكيك مصادر التهديد في الشرق الأوسط شن الكيان الصهيوني حملة عسكرية واسعة، ومتعددة الأبعاد على إيران امتدت من الميادين الاستخباراتية، والسيبرانية عبر عمليات تقنية سرية، إلى عمليات عسكرية جوية استهدفت المراكز الاستراتيجية الحساسة في إيران، الأمر الذي أسفر عن مقتل عدد من العلماء، والقادة العسكريين، وألحق الضرر بمراكزها الحيوية، وخاصة في طهران (الخثلان 2025، 3).

وعلى الرغم من ذلك تعاملت إيران مع الضربات الإيرانية كاختبار لصمودها الاستراتيجي، فرسعان ما أعادت تموضع قدراتها، وردت بهجمات صاروخية مضادة ضربت قلب الأراضي المحتلة في (تل ابيب)، إذ لم تستطع الدفاعات الجوية إدراكها، وذلك بالتوازي مع العمليات الاستخباراتية الداخلية، التي استهدفت تفكيك الخلايا المرتبطة (بإسرائيل)، كما امتدت آليات الردع الإيرانية إلى الأوساط الالكترونية عبر توجيه هجمات سيبرانية دقيقة على البنية الأمنية (الإسرائيلية) (الوحيلي 2025، 28).

وفي ظل التصعيد العسكري المستمر في الشرق الأوسط، وعدم قدرة الكيان الصهيوني على ضرب المفاعلات النووية لإيران استدعى تدخل الولايات المتحدة الامريكية في خطوة عكست إدراك صانع القرار الأمريكي عدم قدرة الكيان الصهيوني على تحييد البرنامج النووي الإيراني، وخشية تغيير بنية التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، لاسيما مع الخسائر التي تكبدها الكيان الصهيوني جراء الهجمات الصاروخية الإيرانية؛ لذا شنت الولايات المتحدة الامريكية حملة جوية عبر طائراتها القاصفة نوع (B-2) على مفاعل فوردو، والتي أعقبتها ردًا ايرانيًا على القاعدة العسكرية الامريكية في قطر (David T. Makar 2025, 4).

وبالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية التي أعلنها الكيان الصهيوني بضربه لإيران، والموجهة نحو تفكيك قدراتها النووية، والصاروخية، وتفتيت النظام الإيراني من الداخل بدعم من الولايات المتحدة الامريكية، فأنّ إيران قد تمكن من إعادة موازين القوى الإقليمية إلى مجراها بعد أنْ فقدت جزءًا كبيرًا منها بخسارتها لسوريا، وسندهاالرئيس في لبنان، والمتمثل في (حزب الله)، وذلك عبر إفشال الأهداف الاستراتيجية (الامريكية–الإسرائيلية)، وتكبيدها لخسائر فادحة، وإظهار هشاشة الكيان من غير دعم الولايات المتحدة الأمريكية، كما توحدت جهود الإيرانيين إزاء الهجمات (الإسرائيلية)، والتي كانت تستهدف تفكيك إيران شعبيًا من الداخل، ما أظهر عجزًا في المنظومة الغربية لفرض نفوذها، وسيطرتها الكاملة على الشرق الأوسط في ظل الحضور الإيراني في المنطقة، لاسيما مع الدعم غير المعلن المقدم من قبل روسيا، والصين إلى إيران لمواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط (Farnia 2025, 6).

ونتيجة لذلك كشفت الأزمات الممتدة من الحرب الروسية–الأوكرانية إلى الأزمة السورية، واليمنية، وصولًا للقضية الفلسطينية، وحرب الـــ(12) يوما، أنّ التوازن الإقليمي بين إيران، والكيان الصهيوني لم يعد قائما على معادلة ثابته، بل أصبح وفق شبكة ديناميكية متحركة في مناطق الفراغ الاستراتيجي، وتغير مراكز الثقل الجيوسياسية، فقد سمح الفراغ الروسي في سوريا بتآكل الحضور الإيراني عبر تسلّم هيئة تحرير الشام المعادية لإيران مقاليد الحكم مما أتاح (لإسرائيل) توسيع نطاقها، والاقتراب من المجال الحيوي الإيراني، في حين فرضت حرب غزة إعادة تشكيل حدود الردع، وأظهرت ضعف البنية الأمنية للطرفين، بينما أعادت حرب الـــ(12) يوما التأكيد على عدم قدرة الكيان الصهيوني على فرض الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، وأنّ ديمومته، واستمراريته مرهون بالدعم الأمريكي لها، وعليه فإنّ حصيلة ما تم ذكره توضح لنا عدم تفوق أي من الطرفين على الاخر، بل دفعت نحو ردع متبادل غير مستقر، فبين شد، وجذب، بين سوريا، والبحر الأحمر، تتغير قواعد اللعبة الإقليمية في الشرق الأوسط مع تغير القدرات، والأدوات المتاحة، لتفرض هشاشة أمنية تهدد مستقبل المنطقة، والساحة الدولية، وعليه فإنّ حصيلة ما ذُكره توضح لنا عدم تفوق أي من الطرفين

على الآخر، بل دفعت إلى ردع متبادل غير مستقر، فبين شد، وجذب، بين سوريا، والبحر الأحمر، تتغير قواعد اللعبة الإقليمية في الشرق الأوسط مع تغير القدرات، والأدوات المتاحة، لتفرض هشاشة أمنية تهدد مستقبل المنطقة، والساحة الدولية.

المطلب الثاني: مستقبل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط

المشهد الأول: تعاظم الدور الإيراني في الشرق الأوسط

ينطلق هذا المشهد من رؤية مفادها أنّ ما تمتلكه إيران من أدوات، وقدرات مادية وغير مادية تؤهلها لإعادة ترتيب أوراقها الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاضطلاع بدور استراتيجي أكبر مما هو عليه الآن، إذ يفترض هذا المشهد التفوق الإيراني على الكيان الصهيوني والخوض في غمار فرض النفوذ الإقليمي في ظل التقلبات المستمرة في بنية النظام الدولي عبر مجموعة من المعززات التي يمكن ذكرها فيما يأتي:

1- التكيف مع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.
2- تعزيز علاقاتها، وشراكاتها الاستراتيجية مع الصين، وروسيا الاتحادية.
3- تعزيز إيران لقدراتها العسكرية، ولاسيما القدرات الصاروخية، والتقنية في مجال الأمن السيبراني.
4- الأزمات الداخلية التي تعاني منها الكيان الصهيوني يتيح لها مناورات سياسية أكبر في المشهد الجيوسياسية الإقليمي.

وعلى الرغم مما ذُكر في معززات تعاظم الدور الإيراني في الشرق الأوسط إلاّ أنّ هناك مجموعة من الكوابح التي قد تعيق التقدم الإيراني في الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط على غرار ما يأتي:

1- نشوب الحرب الإيرانية–(الإسرائيلية) بتدخل مباشر من الولايات المتحدة الامريكية.
2- الانشقاقات الداخلية بين الإصلاحيين، والمحافظين، فضلًا عن النزعة الانفصالية في المناطق الآذرية، والكردية.
3- عدم قدرة إيران على حماية حلفائها، ووكلائها في المنطقة على غرار ما حدث مع حزب الله اللبناني.
4- تضخم الاقتصاد الإيراني نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.
5- التفوق النوعي (لإسرائيل) في قدراتها العسكرية على حساب إيران لاسيما في ظل الدعم الأمريكي المقدم لها.

استنادًا لما تقدم يمكن القول إنّ هذا المشهد هو المشهد الأقل احتمالية الحدوث على المدى القريب؛ وذلك للاعتبارات الاستراتيجية التي تستهدفها الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، وانشغال

روسيا بمصالحها الاستراتيجية في أوكرانيا، الأمر الذي يعقد عملية تعاظم الدور الإيراني في ظل إعادة الرسم التكتيكي لخارطة الشرق الأوسط، خاصة مع المصالح، والاهداف الاستراتيجية التي ترسمها تركيا، وحلفاؤها في المنطقة من جهة، والسعودية وحلفاؤها من جهة أخرى.

المشهد الثاني: التفوق (الإسرائيلي) على إيران وفرض هيمنتها الإقليمية

يفترض هذا المشهد التفوق الكلي (لإسرائيل) على إيران، وعموم الشرق الأوسط، نظرًا لإمكانياتها الاقتصادية، وقدراتها العسكرية المتطورة، والدعم المقدم لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ومعظم القوى الغربية الحليفة لها، الأمر الذي قد يسهل من عملية فرض الهيمنة (الإسرائيلية) على الشرق الأوسط خاصة مع تراجع الدور الإيراني في سوريا، ولبنان، وفلسطين، ويستند هذا المشهد إلى مجموعة من الحجج الموضحة في أدناه:

1- التفوق العسكري (الإسرائيلي) على كلّ دول المنطقة، وخاصة في المجالات التقنية، والجوية، فضلًا عن منظومتها الدفاعية المتقدمة جدًا.
2- الدعم العسكري، والاستخباراتي، والاقتصادي الغربي المقدم لها من القوى الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية.
3- الاتفاقيات الإبراهيمية التي أبرمها الكيان الصهيوني مع دول عربية عدّة، واستعداد أخرى للانضمام لهذه الاتفاقية.
4- توسيع رقعتها الجغرافية بعد احتلال بعض أجزاء سوريا، وخاصة بعد سقوط نظام الأسد، واندلاع الازمات الداخلية في سوريا.

وعلى الرغم مما ذُكر، إلا أنّ هذا المشهد مستبعد في الوقت الراهن وذلك لاعتبارات عدّة منها:

1- الردع الإيراني الموجه نحو إسرائيل، لاسيما أنّ الحرب الأخيرة أظهرت هشاشة في قدرة الدفاعات (الإسرائيلية) على امتصاص الضربات الصاروخية الإيرانية.
2- الرفض الإقليمي، والدولي لخوض الكيان الصهيوني حربًا أخرى خوفًا منها على المصالح والأهداف الاستراتيجية في الشرق الأوسط.
3- التهديدات اليمنية بإغلاق مضيق باب مندب، وضرب السفن التجارية، والعسكرية لكلّ من الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، والكيان الصهيوني.

المشهد الثالث: التوازن الهش

ينطلق هذا المشهد من فرضية مفادها أنّ حالة الصراع بين إيران، والكيان الصهيوني في الشرق الأوسط ستبقى بصورتها الراهنة غير المحسومة في ظل الصراعات غير المباشرة بين البلدين عبر وكلائهما في المنطقة، دون قدرة أي طرف من الولوج إلى حالة الهيمنة على الشرق الأوسط، وهو يفترض مستقبلًا هشًا مستندًا إلى ردع متبادل بين الطرفين وفق المعززات الآتية:

1- رغبة القوى الكبرى بعدم الانجرار إلى حرب إقليمية شاملة تؤثر على الأمن الدولي.
2- الرغبة الرئيسة للطرفين هي البقاء، والحفاظ على نفسها من أي تهديدات وجودية.
3- شبكة العلاقات الاقتصادية، والأمنية التي يقودها الشرق الأوسط باتجاه كلّ من شرق آسيا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، وأوروبا.
4- عدم قدرة أي طرف على إنهاء النفوذ الشامل للآخر في معادلة نهائية واحدة نظرا لتشابك العلاقات الإقليمية والدولية.

وترجح الدراسة إلى أنّ هذا المشهد هو المرجح على المدى المنظور، لاسيما في ظل تصاعد حدة الصراعات الإقليمية بين إيران وحلفائها في المنطقة من جهة، والكيان الصهيوني وحلفائها الاقليمين، والدوليين من جهة أخرى.

الخاتمة

تخلص الدراسة إلى أنّ التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط لم يعد محكوماً بالثوابت التقليدية لموازين القوى، بل انتقل إلى مرحلة من "المرونة الاستراتيجية" التي فرضتها التحولات الجيوسياسية المتسارعة بعد العام (2023م)، فقد كشف التحليل المنهجي لمقومات القوة المادية، وغير المادية لكلّ من إيران، والكيان الصهيوني عن وجود حالة من الردع المتبادل غير المستقر، تداخلت فيها الصراعات بالوكالة مع المواجهات المباشرة، مما أدى إلى تآكل مراكز النفوذ التقليدية، وظهور فاعلين ومسارح اشتباك جديدة في سوريا، كما أظهرت النتائج أنّ التدخلات الدولية، ولا سيما التداعيات المرتبطة بالحرب الروسية-الأوكرانية، وحرب غزة (2023م)، قد أعادت رسم خارطة التحالفات الإقليمية، مما جعل الأمن في المنطقة رهينة لتوازنات هشة تتأرجح بين الرغبة في احتواء التصعيد، وبين اضطرار الأطراف للحفاظ على مكاسبها الاستراتيجية.

إنّ استمرار هذا النمط من التوازن القائم على "إدارة النزاع" بدلاً من "تسويته" يضع الاستقرار الإقليمي، والدولي أمام سيناريوهات مفتوحة، مما يفرض على صانع القرار ضرورة تبني استراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع واقع إقليمي لم يعد يقبل القسمة على معادلات قطبية واحدة، بل يتشكل من خلال تدافع القوى في بيئة أمنية شديدة التعقيد والاضطراب.

الاستنتاجات

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

1. أنّ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته إيران في سوريا زادمن النفوذ (الإسرائيلي) في المنطقة واتاح لها الفرصة لضرب حزب الله بعد قطع الامدادات الإيرانية عنها.
2. أنّ تعاظم القوة (الإسرائيلي) في منطقة الشرق الأوسط غير كاف لإزاحة النفوذ الإيراني، والقوى الأخرى لها من غير الدعم الأمريكي.

3. اثبتت الدراسة أنّ إيران نجحت في تحجيم القوة العسكرية (الإسرائيلية) خلال حرب (12) يوما، لاسيما بعد فشل الأخيرة بضرب المفاعل النووية الإيرانية.
4. خلصت الدراسة إلى أنّ حالة التوازن في الشرق الأوسط هي توازن هش قابل للتصدع، والتلاشي في ظل تصاعد حدة الصراعات الإقليمية.
5. أنّ القوة الصاروخية الإيرانية نجحت في حربها على الكيان الصهيوني.

المراجع

احمد جلال محمود. "سياسات ايران الاقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الاوسط." *مجلة بحوث الشرق الاوسط*، 30 11, 2020، الإصدار 1: 135.

احمد قاسم حسين. *القبة الحديدة في مواجهة صواريخ المقاومة الفلسطينية: القدرة والمحدودية*. تحليل سياسات، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، 2023.

البنك الدولي. *إسرائيل*. 2024. https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84 (تاريخ الوصول 3 11, 2025).

جون ميرشايمر. *مأساة القوى العظمى*. ابو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2003.

حسين الطائي. *الازمة الروسية–الاوكرانية واثرها الدولي "الشرق الاوسط، وشمال افريقيا انموذجًا"*. تحليلي، بغداد: مركز البيان للدراسات الاستراتيجية، 2023.

حنين محمد الوحيلي. "توازنات ما بعد الحرب وافق الصراع." تأليف *الحرب (الاسرائيلية–الامريكية) على الجمهورية الاسلامية الايرانية الدوافع، التفاعلات، المواقف، التداعيات المستقبلية*، بقلم عمار عباس شاهين، وحسن فاضل سليم، ونور نبيه جميل، وحنين محمد الوحيلي. بغداد: مركز حمورابي للابحاث والدراسات الاستراتيجية، 2025.

خضر عطوان. *القوى العالمية، والتوازنات الاقليمية*. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2009.

رفيق شاكر النتسة، واسماعيل احمد ياغي، عبد الفتاح حسن ابو عليه. *تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر*. عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

سارة زكي غضبان. "التنافس الدولي في منطقة الشرق الاوسط: الشرق الاوسط من منظور جيوستراتيجي." تأليف *القوى الصاعدة تجذابات المصالح في منطقة الشرق الاوسط*، بقلم حورية قصعة، و زكريا حلوى. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2024.

سعد حقي توفيق. *العلاقات الدولية*. بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2017.

شيماء محمد جواد، غنية خشان جاعد. "مقومات القوة الإيرانية في الساحة الدولية." *مجلة كلية التربية الاساسية*، 21 5, 2021.

صالح النعيمي. *اكتشافات الغاز الاسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات اقليمية*. تقيم حالة، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011.

صالح بن محمد الخثلان. *حرب الأيام الأثني عشر: قراءة اولية*. تحليلي، ابو ظبي: مركز الخليج للابحاث، 2025.

ظاهر عبد الزهرة الربيعي. "الوزن الجيوبوليتيكي للمساحة في الكيان الصهيوني دراسة تطبيقية." *مجلة آداب البصرة*، 2011.

عبد القادر محمد فهمي. *المدخل إلى دراسة الاستراتيجية*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

—. *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية*. عمان: دار الشروق، 2010.

عبد الوهاب المسيري. *فلسطين المحتلة معقل امريكي*. 1 2, 2018. https://www.aljazeera.net/blogs/2018/2/1/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-2 (تاريخ الوصول 5 11, 2025).

علي الدين هلال. *ما الذي تغير في الشرق الاوسط بعد عامين من حرب غزة؟* ورقة تحليلية، ابو ظبي: مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 2025.

علي موسى. "الموسوعة العربية." *الشرق الاوسط*. 2005.

فاتن محمد الشحات عوض، وعبد العال الديربي، ومحمود الصافي. "تأثير اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسط بأبعاده الجيوسياسية في نشأة منتدى غاز شرق المتوسط (2014–2021)." *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 30 4, 2025، الإصدار 16: 4820.

فاتن مصطفى، ومصطفى الشامية. "مضيق هرمز بين الجغرافيا والقانون والسياسة." *مجلة الاداب للعلوم الانسانية*، 20 3, 2025، الإصدار 7: 271.

فراس احمد محمد الجحيشي. *التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة*. عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

فراس الياس. *الوجه الىخر للقوة الناعمة الايرانية*. 18 6, 2018. https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/ (تاريخ الوصول 28 1, 2026).

فراس محمد الجحيشي. *التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة*. عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

لمى علي الظاهري, سمير داود سلمان علي مجيد العكيلي. *بحوث دستورية*. بغداد: المركز القومي لإصدارات الدولة، 2015.

مجاهد الزينات، ونورهان الشيخ. *استدارة موسكو: كيف تأثر الشرق الأوسط بالحرب الأوكرانية في عامها الثالث؟* 11 3, 2024. https://futureuae.com/arAE/Activity/Item/212/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%A7%D9%84 (تاريخ الوصول 6 11, 2025).

مجموعة البنك الدولي. *بيانات البنك الدولي*. 2024. https://data.albankaldawli.org/country/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9 (تاريخ الوصول 31 10, 2025).

محمد ابراهيم حسن فرج. *سوريا بين توازن القوى وصراع النفوذ الإقليمي والدولي*. 17 10, 2025. https://www.siyassa.org.eg/News/22150.aspx (تاريخ الوصول 8 11, 2025).

محمد حسين علي القاسم. *الأزمة اليمنية اسبابها وابعادها 2015–2020*. برلين، 13 9, 2021.

محمد سالمان طايع، وهويدا عبد الله فتحي عبد الكريم. "الربنامج النووي إليراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط." *المجلة العلمية لكليات الادارة والاقتصاد وكلية العلوم السياسية*، 1 1, 2024.

محمد نجاح محمد كاظم الجزائري. "الامكانات العسكرية الايرانية واثرها على التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد 2003." *رسالة ماجستير*. بغداد: جامعة النهرين، 2012.

معمر منعم العمار. *تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط*. لندن: دار الحكمة، 2022.

مغمر منعم العمار. *تركيا والتوازن الاسترتيجي في الشرق الاوسط*. بغداد: دار الحكمة، 2023.

منظمة الاغذية وزراعة. *الامم المتحدة*. 2025. https://www.fao.org/faostat/ar/#country (تاريخ الوصول 30 10, 2025).

ويكيبيديا الموسوعة الحرة. *فلسطين*. 2024. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86 (تاريخ الوصول 6 11, 2025).

ياسين بوثلجة. "دور مقومات القوة الاس اتيجية تعزيز التوجه الجيوستراتيجي للدولة تقيم الاداء الاستراتيجي الايراني في الشرق الاوسط." *مجلة مدارات سياسية*، 2023.

يونس مؤيد يونس. *ادوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية*. عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

References

Action, Center for Preventive. *Conflict in Yemen and the Red Sea.* 11 13, 2025. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen (accessed 11 16, 2025).

Bratinnica. *Israel Defense Forces.* 11 18, 2025. https://www.britannica.com/topic/Israel-Defense-Forces (accessed 11 18, 2025).

CYBER, IRANIAN. *The Iranian Cyber Threat.* PAPER, TAHRAN: UNITED AGAINST NUCLEAR IRAN, 2024.

David T. Makar, Tyodzer Patrick PILLAH. "Twelve Days of Escalation: Analyzing the June 2025 Israel-Iran War and U.S. Precision Strikes on Nuclear Infrastructure." *IRASS Journal of Arts, Humanities and Social Sciences*, 7 2, 2025.

DIGITAL ENTRPRISE SHOW. *"ISRAEL: an Advanced Technology Powerhouse".* ANALYSIS, DIGITAL ENTRPRISE SHOW, 2025.

Dumont, Gérard-François. "Le Moyen-Orient, espace géographique et géopolitique (The Middle East, Geopolitical and Geographical Territory)." *Social Science Research Network*, 3 1, 2005.

Eado Hecht, Eitan Shamir. " The Role of Israel's Ground Forces in Israel's Wars." In *Book cover for Advanced Land Warfare: Tactics and Operations*, by Niklas Nilsson Mikael Weissmann. London: Oxford , 2023.

Evron, Yoram. "Israel's defence industry: adaptation and growth ina changing arms market." *DEFENCE STUDIES*, 24 2 2025, 25 ed.: 304.

Farnia, Nina. "The 12-Day War and the Collapse of US Imperialism." *Middle East Critique*, 11 7, 2025.

global fire power. *2025 Iran Military Strength.* 2025. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=iran (accessed 11 3, 2025).

Global Fire Power. *2025 Israel Military Strength.* 2025. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel (accessed 11 7, 2025).

GOOGLE MAPS. *Iran.* 2025. https://www.google.com/maps/@33.554762,45.1049,4.31z?entry=ttu&g_ep=EgoyMDI1MTEwNC4xIKXMDSoASAFQAw%3D%3D.

Goudie, Andrew S. *Great Warm Deserts of the World: Landscapes And Evolution.* London: Oxford, 2002.

Khajehpour, Bijan. *Anatomy of the Iranian Economy.* Stockholm : The Swedish Institute of International Affairs, 2020.

Maroun, Fred. *Nakba Day: a yearly reminder that Palestinians have learned nothing from history.* 30 4 2022. https://blogs.timesofisrael.com/nakba-day-a-yearly-reminder-that-palestinians-have-learned-nothing-from-history/ (accessed 2 27, 2026).

Messa, Paula. *Yemen Crisis: A Reflection of Regional Power Dynamics.* 12 2, 2024. https://www.nextcenturyfoundation.org/yemen-crisis-regional-dynamics/ (accessed 11 9, 2025).

Mills, Claire. *Nuclear weapons profile: Israel.* Analysis, London: House of Commons Library, 2025.

Nohadani, Syrus Ahmadi. "THE GEOPOLITICS OF IRAN ACCORDING TO THE THEORY OF GEOGRAPHICAL BUFFER SPACES." *Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relations*, 1 17, 2020.

OECD . *OECD Economic Surveys: Israel 2025.* Paris: OCED, 2025.

outlock, Energy. *Recent developments and emerging trends.* bb statista, 2024.

Ozili, Peterson K. "Impact of the Israel-Hamas War on the global economy." *Munich Personal RePEc Archive*, 25 1 2025: 7.

Rasheed, Amjed. *The New Syria and the Regional Balance of Power.* Analysis, Roma: Istituto Affari Internazionali, 2025.

Reisinezhad, Arash. "Iran's Geopolitical Strategy in the West Asia: Containment of 'Geography' and 'History'." *Iranian Review of Foreign Affairs*, 1 9, 2021.

Scheer, Steven. *Israeli natural gas exports to Egypt and Jordan up 13.4% in 2024.* 5 3 2025. https://www.reuters.com/business/energy/israeli-natural-gas-exports-egypt-jordan-up-134-2024-2025-03-05 (accessed 2 22, 2026).

Siniver, Asaf. "Introduction." In *ROUTLEDGE COMPANION TO THE ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT*, by Asaf Siniver. London: ROUTLEDGE , 2022.

Tompson, Jack. *MYTH vs. FACT: Technology in Iran.* 8 1, 2023. https://www.us-iran.org/resources/technology (accessed 11 3, 2025).

U.S. Government Publishing Office. *Iran's Military Power.* Washington: INTENTIONALLY LEFT BLANK, 2019.